الميثاق

iraqnc.net

@IraqianNCh

@IraqianNCh

من المبادئ الأساسية التي نص عليها الميثاق الوطني العراقي القضية الفلسطينية، وجاء في الفقرة الخامسة من المبدأ الثالث: ٥- القضية الفلسطينية
العمل على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس؛ ورفض ما يقوم به الصهاينة من استيطان وانتهاكات بحق الفلسطينيين.

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الأحد 24 شعبان 1446 هـ | 23 شباط 2025 م | العدد (59) | (10) صفحات

مقالات

بقلم : عبدالله سلمان

التوافقية بين تشريع الفساد وتمزيق المجتمع

ص3

(كاتب وباحث سياسي)

العراق على مفترق طرق ... وقوانين مفصلة على مقاسات طائفية

افتتاحية الميثاق

قانون العفو العام قضاء مسيّس وعدالة مفقودة

في خطوة تحمل الكثير من الشبهات، أقرّ مجلس النواب الحالي قانون العفو العام، الذي كان يُفترض أن يكون بوابةً لتحقيق العدالة وإنصاف الأبرياء القابعين في السجون ظلماً وعدوانا؛ لكن ما حدث فعلاً هو تشريعٌ يكرّس إفلات الفاسدين من العقاب، ويُعيد إنتاج منظومة الفساد في ظل غياب أي مساءلة حقيقية.

لقد جاء هذا القانون ليعكس عمق الأزمة التي تعيشها الدولة العراقية، حيث تغيب سلطة القانون لصالح الصفقات السياسية، وتتحول التشريعات إلى أدوات لحماية الفاسدين بدلاً من أن تكون وسيلةً لإنصاف المظلومين. لم يكن الغرض من العفو تخفيف معاناة الأبرياء أو إصلاح الخلل في النظام القضائي، بل جاء ليكون مخرجاً آمناً للمسؤولين المتورطين في سرقة المال العام ونهب ثروات البلاد.

قانون يُعيد إنتاج الفساد: التجربة العراقية مع قوانين العفو ليست جديدة. ففي عام ٢٠١٦، شهد العراق قانوناً مشابهاً، لكن ما نتج عنه كان مزيداً من الاعتقالات التعسفية، خاصة في المحافظات السنية، بينما استغلته النخب السياسية والعسكرية للإفراج عن شخصيات فاسدة، واليوم، يعيد البرلمان الحالي السيناريو ذاته، لكن بغطاء مختلف، حيث يُفتح الباب على مصراعيه أمام المتورطين في جرائم الفساد المالي والإداري، في وقت يُحرم فيه آلاف الأبرياء الذين زُجّ بهم في السجون بناءً على تقارير المخبر السري من العدالة.

تمييز طائفي وهيمنة سياسية: ثم إن التطبيق الانتقائي لقانون العفو يكشف عن طبيعته الطائفية والسياسية. تصريحات بعض النواب صريحةٌ في هذا الاتجاه، حيث يتم منح العفو على أسس مذهبية وسياسية، بينما يبقى الأبرياء ممن لا يمتلكون دعماً سياسياً أو طائفياً في السجون دون أمل في العدالة. إن استمرار هذا النهج يُكرّس الانقسامات المجتمعية ويزيد من حالة الاحتقان السياسي التي يعيشها العراق منذ سنوات.

مما أدى إلى غياب المحاسبة وانهيار الثقة الشعبية، فالبلاد تمرّ بأزمة ثقة عميقة بين المواطن والدولة، حيث بات العراقيون يرون أن القوانين لا تُسنّ لخدمتهم، بل لحماية الفاسدين والمجرمين. وكانت المنظمات الحقوقية الدولية، ومنها هيومن رايتس ووتش، أكدت مراراً أن القضاء العراقي يفتقر إلى النزاهة، وأن الاعترافات لا تزال تُنتزع تحت التعذيب، مما يجعل من الحديث عن «العدالة» في هذا السياق ضرباً من الخداع السياسي.

وهذا يؤكد بأن العراق يحتاج إلى إصلاح شامل لنظامه القضائي، وليس إلى قوانين تُستخدم لتصفية الحسابات السياسية وحماية الفاسدين. وإذا استمرت هذه المنهجية، فإن مستقبل الدولة سيكون على المحك، وسيفقد المواطنون أي أمل في قيام نظام سياسي قادر على تلبية طموحاتهم في العدالة والمساواة.

وهذا يؤكد على أن العفو العام، بصيغته الحالية، ليس إلا انعكاساً لحالة الفوضى السياسية التي تغرق فيها البلاد. وإذا لم يتم إصلاح النظام القضائي، وضمان استقلاليته، وإلغاء الاعتماد على الاعترافات المنتزعة بالإكراه، فإن أي تشريع للعفو لن يكون سوى أداة بيد السلطة السياسية لخداع الرأي العام وإعادة تدوير الفساد. العراقيون اليوم أمام مفترق طرق: إما دولة تحكمها العدالة، أو سلطة يغذيها الفساد والطائفية والمحسوبية.

ولذلك جرى مقايضة قانون العفو العام بالرغم من الملاحظات الجسيمة عليه لإقرار قوانين أخرى هي مهددة للمجتمع وفي مقدمتها قانون تزويج القاصرات ونكاح المتعة بما يسمى قانون الأحوال الشخصية على المذهب الجعفري وهو تكريس آخر للطائفية المجتمعية لأن الطبقة السياسية الحالية لا يمكن أن تستمر بالحياة السياسية دون أن تبلور قوانين أو أحداث ذات صبغة طائفية مع أن الشعب العراقي وصل لمرحلة الوعي الجمعي الكبير بمشاريعهم التي على أساسها بقناعة كاملة يقاطع انتخابات أحزابهم الطائفية ومليشياتهم المأجورة إقليميا القاتلة للعراقيين ؛ وحتى قانون العقارات التي حشر مع قانون العفو الرامي لإعادة الممتلكات التي نقف معها في الميثاق الوطني العراقي بشكل كامل هو قانون سيحدث مشاكل كبيرة ولاسيما في كركوك ولو كانوا صادقين لوضعوا في إعادة جرف الصخر وممتلكات المسيحين وغيرها من الأراضي والمنازل والأملاك المغتصبة من المليشيات والأحزاب السياسية الحالية

مما يؤكد أن الخطوات الفاشلة للسلطات الحكومية ومجلس نوابها يسيرون بالعراق نحو الهاوية ما يشهده الوضع الاقتصادي الخطير دليل على أننا أمام مفترق طرق ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت عدة قرارات على العراق مما سيعجل بكشف نوايا المليشيات التي باتت تتحدث علني بأنها تريد الاستيلاء علنا على الحكم في العراق وتلغي جميع مكوناته بهوية واحدة فقط مثلما أعلنها قيس الخزعلي مؤخرا وهذا ما يكشف إجرامهم وتهجيرهم ضد الشعب العراقي

قانون العفو العام وصراع الإرادات ينذران بعودة الخطاب الطائفي

أكد عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني وفا محمد كريم، أن المستهدف الأول من قرار المحكمة الاتحادية الأخير بإيقاف القوانين الثلاثة التي صوت عليها البرلمان الحالي هو المكون السني ويمثل عودة للخطاب الطائفي خاصة بعد أحداث سوريا.

وقال محمد كريم بأن المحكمة الاتحادية أصدرت قرارا بإيقاف تنفيذ القوانين الثلاثة، العفو العام، والأحوال الشخصية، وإعادة العقارات، ولكن المستهدف هو العفو العام، وإيقاف تلك القرارات كان شكليا

وأضاف بأن تصريحات نوري المالكي كانت تشير إلى ذلك وهنالك عودة للخطاب الطائفي، خاصة بعد ما جرى في سوريا، وهنالك مخاوف لدى قادة المكون الشيعي من احتمالية استغلال القيادات السنية لأوضاع المنطقة، لذلك جرى إيقاف العمل بقانون العفو العام».

يذكر أن زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي قد ذكر خلال كلمة له في كربلاء، أن قانون العفو العام لن يمر كونه يخرج الإرهابيين، مما أثار حفيظة البعض، خاصة بعد قرار المحكمة الاتحادية بالولاء عليه، إلا أن مجلس القضاء الأعلى نقض قرار المحكمة الاتحادية واعتبر القوانين نافذة لعدم وجود مبرر قانوني ودستوري لأمر الولاء.

رفض عربي لتهجير أهالي غزة

رفضت الدول العربية خطة ترامب الرامية إلى تهجير الأشقاء الفلسطينيين إلى إوطان بديلة وتفريغ غزة من أهلها ، وقد دعت الدول العربية والقوى المناهضة للاحتلال العراقية إلى ضرورة إعادة إعمار غزة وتوفير الخدمات الأساسية ، وهذا ما أثبته الغزاويون عند عودتهم إلى ديارهم المدمرة مما يؤكد أنهم متمسكون بأرضهم لذلك هم من سيكسر خطط تهجيرهم ويكتبون نصرهم بصبرهم.

اغتيال المعتقلين في السجون الحكومية

شهد سجن الناصرية موت عدد من المعتقلين المشمولين بقانون العفو العام الأخير بالرغم من قضائهم لعدد من السنوات داخل السجن ويؤكد أهالي المغدورين أن معتقليهم تعرضوا للخنق والتعذيب وإجبارهم على تناول أدوية تزيد من سرعة نبضات القلب مما تسبب بمقتلهم والأخطر من ذلك أن الجهات الحكومية وقعت ذوي المعتقلين على تعهدات بعدم إعلان ذلك للإعلام وإلا سيتم اعتقالهم، ومن المعلوم أن المالكي صرح مع بعض سياسي مليشيات الحشد بعدم خروج أي معتقل من المكون السني حتى وإن كان مشمولا بالعفو المصمم لهم على حد قولهم.

السوداني يهرب الدولار لإيران

أكد السناتور الأمريكي جو ويلسون بأن حكومة السوداني تهرب سنويا مليار دولار أمريكي لإيران ووزارة مالية حكومة الإطار التنسيقي تكشف عن عجز مالي كبير قد يستهدف رواتب الموظفين ولا سيما في ظل ارتفاع الدين الداخلي وتاريخ السداد والبنك المركزي العراقي يصر على استمرار جريمة نزيف بيع العملة ويضطر للرضوخ لقرارات أمريكية بمعاقبة مصارف وشركات كانت تشتري الدولار وتهربه إلى إيران.

المليشيات أجنبية موالية لإيران تنتشر في العراق

انتشرت مليشيا زينبيون الباكستانية وفاطميون الأفغانية في العراق بعدما انسحبت من سوريا واتخذت من معسكري جرف الصخر ومعسكر أشرف مجاهدي خلق سابقا في بعقوبة مقرات لها مع حرية الحركة والتدريب مع ضباط سوريين بإدارة الحرس الثوري الإيراني ؛ بعد ضغط أمريكي على السوداني لإخراجها من العراق اضطر الأخير لزيارة إيران مؤخرا وطلب منهم سحبهم لكن الحرس الثوري الإيراني رفض الأمر وتسبب بإحراج السوداني أمام الإدارة الأمريكية ، وكشفت صحف تركية عن خطيط إيران من الأراضي العراقية هدفه زعزعة استقرار سوريا واغتيال الرئيس السوري أحمد الشرع.

لقاء العدد

الأستاذ عبد القادر النايل

عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي

حوار الميثاق

لم يصدر قانون العفو العام وإنما قانون مفصل على مقاسات الإطار التنسيقي والفاسدين التابعين له سراق المال العام

ص 5

الخزعلي: يدعو إلى إعدام القوميات والأعراق والمذاهب في العراق

دعا قيس الخزعلي زعيم ميليشيا العصائب إلى وأد وإعدام القوميات والأعراق في العراق وصهر جميع المكونات والأعراق تحت ثقافة وعرق واحد، وذلك عبر تصريحه قبل أيام: بأن العراق ليس محل تجميع لقوميات وأعراق ومكونات متعددة ويجب أن يكون لشعبنا هوية ثقافية واحدة. في دعوة واضحه بأبعاد طائفية مقيتة.

بدوافع طائفية.. القوات الحكومية تعتقل ستة مواطنين في الموصل

تتعرض مدن وأقضية محافظة نينوى بشكل متكرر لحملات دهم وتفتيش تنفذها القوات الحكومية وميليشياتها الطائفية التي تفرض سيطرتها على معظم مناطق المحافظة، حيث يتخلل تلك الحملات انتهاكات بحق المواطنين، فيما تفيد تقارير محلية بأن تلك الحملات تأتي في إطار التضييق على الأهالي ومنع عودة النازحين إلى مناطقهم التي هجروها بفعل العمليات العسكرية.

وفي هذا الإطار شنت القوات الحكومية حملات دهم وتفتيش تعسفية طالت عدة مناطق في الموصل، بذريعة البحث عن مسلحين، مما أسفر عن اعتقال ستة مدنيين، وذلك وفق المادة (أربعة إرهاب) التي توظفها السلطات الحكومية لدوافع سياسية.

خبراء اقتصاديون: الدين الداخلي يوسع فجوة العجز المالي في موازنة العراق

أكد خبراء اقتصاديون، أن العراق يعاني من أزمة السيولة النقدية، وفي حال انخفض سعر برميل النفط إلى (٦٠) دولارًا فإن السلطات الحكومية لن يتمكن حتى من تأمين رواتب الموظفين وليس تعطل المشاريع الاستثمارية فحسب.

وأشاروا الى أن الزيادة الكبيرة في الدين العام الداخلي بالعراق توسع من فجوة العجز المالي في العام الحالي، ما يؤدي الى اتساع الفجوة بين الإيرادات العامة للدولة والنفقات الحكومية.

ويعتمد النظام السياسي الحالي في العراق بشكل كبير على الاقتراض الداخلي لتمويل العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة، بسبب خفض إنتاج النفط تزامنًا مع التزامها بتخفيضات إنتاج مجموعة أوبك+ وتزايد حجم الإنفاق الحكومي.

وتزداد المخاوف من لجوء الحكومة إلى فرض حزمة ضرائب جديدة لسد العجز في الميزانية على غرار رفع سعر البنزين إلى جانب الارتفاع المطرد في مديونيتها الداخلية والخارجية في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط.

خسائر فادحة لمربي الدواجن في كردستان العراق جراء حظر التصدير لباقي المحافظات

كشفت جمعية مربي الدواجن في كردستان العراق، عن تكبد أصحاب المشاريع الإنتاجية خسائر فادحة جراء الحظر المفروض من قبل الحكومة في بغداد على تصديرهم الدجاج إلى باقي المحافظات العراقية.

وقال رئيس الجمعية نازم عبد الله، إن العديد من التجار يعتمدون على دعم مشاريع الدواجن عبر استثمارات محلية، ولكن منذ أكثر من ثمانية أشهر، ووفقاً لقرار الحكومة ببغداد، تم حظر تصدير الدجاج إلى باقي المحافظات العراقية، مما كبّد أصحاب المشاريع الإنتاجية خسائر كبيرة"

وأكد أن استمرار الحظر والتحديات الأخرى مثل انتشار الأمراض الفيروسية أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة ٥٠٪، ما ينذر بارتفاع كبير في أسعار الدجاج خلال الفترة المقبلة.

فولنكر: الوجود البريطاني العسكري في العراق مستمر

أكّد وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني، هيمش فولكنر استمرار الوجود البريطاني العسكري في العراق بحجة دعم جهود مكافحة تنظيم داعش

وأشاد فولكنر، بالاتفاقيات واسعة النطاق التي وقّعها السوداني في إطار زيارته إلى لندن، والتي شملت استثمارات مليارية والتعاون الأمني واتفاقيات مرتبطة بالهجرة، حيث أشار إلى إن كثيراً من العراقيين يقومون برحلات خطرة عبر القنال الإنجليزي، وبعضها ينتهي بشكل مأساوي حقا

وعند سؤاله عن مدى استعداد أصحاب الأعمال البريطانيين للاستثمار في العراق، وسط مخاوف مرتبطة بالنفوذ الإيراني في العراق وتداعيات التطورات الأخيرة في سوريا، قال إن هناك تساؤلات حقيقية حول ضمان أمن وسلامة المنطقة عموماً.

مسؤول بالكيان الصهيوني الغاصب : إسرائيل خسرت الحرب في غزة

بينما يُقرّ الإعلام العبري بمصرع وإصابة ما يصل إلى (١٦) ألف عسكري منذ بدء القتال في غزة؛ أقر رئيس مجلس الأمن القومي «الإسرائيلي» الأسبق (غيورا آيلاند) يقول: علينا الاعتراف بخسارة «إسرائيل» الحرب في قطاع غزة.

وزير النفط يقر: إمدادات الغاز الإيراني غير مستقرة وتكلف العراق مبالغ كبيرة

أقر وزير النفط الحالي حيان عبد الغني، بأن العراق يستورد الغاز من إيران ويكلف الدولة مبالغ كبيرة إضافة إلى أن هذا الغاز لا يمكن إدامة توريده في ضوء الظروف الخاصة بطهران.

وكان المتحدث باسم وزارة الكهرباء أحمد موسى قد اعترف بأن الجانب التركمانستاني تعهد بالبدء في توريد الغاز بعد إيداع الأموال في المصرف المتفق عليه إلا أن تركمانستان لم تلتزم بالاتفاق, مضيفا أن آلية نقل الغاز التركمانستاني عبر إيران إلى العراق، يواجه مشكلة مفادها أن الأنابيب الإيرانية خارج الطاقة الاستيعابية للغاز التركمانستاني, وجدد اتهامه لأطراف لم يسمها بتعمد استيراد محطات توليد تعمل بالغاز رغم عدم إنتاجه محليا وهو ما جعل العراق رهين إيران ومن ثم تركمانستان ضمن أداء تراكمي مغلوط.

الأمم المتحدة: نحو ثلثي مباني غزة دُمر .. وهناك ٤٢ مليون طن من الركام

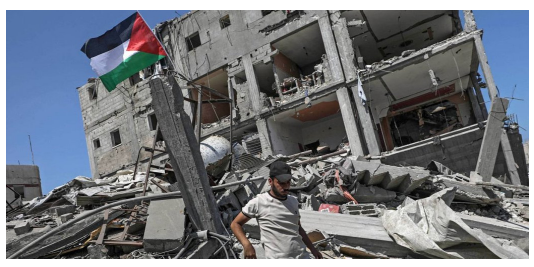

قال رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر إن حوالي ثلثَي المباني في قطاع غزة، دُمر أو تضرر بسبب القصف المكثف للجيش الإسرائيلي، وستكون إزالة ٤٢ مليون طن من الأنقاض عملية خطرة ومعقدة.

وأوضح شتاينر أن مليوني شخص يعيشون في غزة خسروا منازلهم، والبنية التحتية العامة وأنظمة معالجة مياه الصرف الصحي وإمدادات مياه الشرب , مضيفا أن الحرب على القطاع قضت على ٦٠ عاما من التنمية ولفت المسؤول الأممي إلى أن اتفاق وقف إطلاق النار الهش بين إسرائيل وحركة حماس وطبيعته المتقلبة يصعّبان توقّع المدة التي ستحتاج إليها عملية إعادة الإعمار.

حكومة السوداني تطلب من الإدارة الأمريكية بقاء قواتها في العراق، وإلغاء انسحابها

أفاد مسؤول أمريكي، أن حكومة السوداني أرسلت بلاغًا الى الإدارة الأمريكية، أعربت فيه عن رغبتها ببقاء القوات الأمريكية في الأراضي العراقية، وإلغاء الاتفاق الذي ينص على انسحاب القوات الأمريكية بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ المقبل في مرحلة أولى؛ مما يثبت أن ما تعلن عنه السلطات الحكومة بشأن ملف انسحاب القوات الأجنبية من العراق ماهي إلا أكذوبة ومسرحية هزلية يُراد إقناع الشعب العراقي بها.

وكان خبراء أمنيون قد أكدوا في وقت سابق، أن حكومة (الإطار التنسيقي) تدرك أن الولايات المتحدة هي الضامن الأساسي للنظام السياسي الحالي، لذلك تراجع الحديث عن انسحاب القوات الأمريكية، حيث بات هذا الشعار بلا قيمة لدى قادة (الإطار التنسيقي)، والأهم بالنسبة لهم حاليا هو الحفاظ على السلطة بدلاً من تنفيذ شعاراتهم السابقة.

حكومة بغداد بأوامر إيرانية تشكيل غرفة عمليات إيرانية داخل العراق لزعزعة الاستقرار في سوريا

أثار تقرير صحفي أمريكي، ملف الغموض الذي يكتنف مصير نحو (١٠٠) من مسؤولي وضباط النظام السوري المخلوع الفارين إلى العراق، منبهًا إلى تكتم حكومة بغداد والميليشيات المسلحة الموالية لإيران على أي معلومات تتعلق بهم.

وكان (٢٤٩٣) مسؤولًا وضابطًا وجنديًا من نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد قد فروا إلى العراق عبر منفذ البوكمال الحدودي السوري في السابع والثامن من كانون الأول/ديسمبر الماضي.

واعترف مسؤول حكومي أن مجموعة من كبار الضباط نُقلوا من الأنبار إلى معسكر (أشرف) في محافظة ديالى إلى جانب مسلحي مليشيات فاطميون، وزينبيون.

ومن جهتها، أكدت مصادر مطلعة، أن غالبية الضباط والقادة السوريين المتواجدين في العراق هم من الفرقة الرابعة التي كان يقودها ماهر الأسد، شقيق الرئيس المخلوع، إلى جانب مسؤولين وضباط مخابرات ومستشارين.

وذكر خبراء أمنيون، هؤلاء انضموا إلى (غرفة عمليات) أنشأتها إيران بعد سقوط الأسد، تهدف إلى تحريك الداخل السوري وتفعيل الخلايا النائمة من الموالين لها ضد الإدارة السورية الجديدة، مشيرين إلى مشاركة عدد من هؤلاء الضباط في الاجتماع الذي نظمه الحرس الثوري بحضور ضباط إيرانيين وقادة الميليشيات المسلحة قبل أيام في النجف.

وأكدوا الخبراء أن قضية تحرك هؤلاء الضباط هي مناورة لصندوق أسود يخفي بين جوانبه أسرارًا كثيرة عن تعاون الفصائل المسلحة الموالية لإيران مع سوريا وإيران والعراق، وكيف كان التعاون سائرًا آنذاك، لافتين إلى أن الضباط لن يعودوا إلى سوريا ويمكن أن تؤمن لهم الموارد المالية من موازنة الحشد الشعبي.

- **وكالة الصحافة الفرنسية:** العراق -في ظل نظامه السياسي الحالي- يُصنّف ثالث أكبر دولة ملوثة في العالم؛ بسبب تدهور جودة الهواء جراء الارتفاع الكبير لمستويات الملوثات المُسبِّبة للسرطان.
- **إيران:** تستقطع ٣٠٪ من الغاز التركمانستاني لصالحها كأجور ترانزيت!!.
- **مجلس النواب:** صوت على قرار يتيح تخصيص ٥٤ مليار دينار لشراء سيارات جديدة لأعضاء البرلمان رغم قرب انتهاء أعماله بعد ٨ أشهر فقط.
- **«هيومن رايتس ووتش» :** العراق يواجه أزمات بيئية خطيرة بسبب التلوث والاحتباس الحراري يهدد مستقبله.

قوانين نظام المقايضة الطائفية

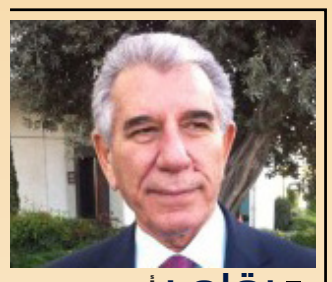

بقلم : أحمد صبري
(الإعلامي والكاتب المخضرم)

نحن أمام مشهد يزداد سوادا ونحن نكرر أن الفساد في العراق ليس متعلقا بالأفراد، بل هو فساد بنيوي يحكم النظام السياسي والدولة والطبقة السياسية، وأن التلاعب المنهجي بالقوانين لشرعنة الفساد أحد مظاهر ذلك الفساد البنيوي

إذ لا يمكن فهم ما جرى في مجلس النواب إلا في سياق أزمة الدولة في العراق، وأزمة الطبقة السياسية غير المؤهلة سوى لخدمة مصالحها الشخصية إلى ما يشكله تعديل قانون الأحوال الشخصية من أزمة مجتمعية حقيقية، ومن ردة حقيقية عن منطق الدولة، والفضيحة الأكبر بتحصيل الأموال المأخوذة بالاختلاس وسرقة أموال الدولة وإهدار المال العام وجرائم الفساد الإداري والمالي، الأولى بالإشارة إلى الشمول بالعفو بعد تسديد المتهم/ المحكوم ما بذمته من أموال «بإجراء تسوية مع الجهة المتضررة تضمن استرداد الأموال العامة على أن يسدد المبلغ كاملا

وكما هو واضح في تعديل قانون العفو العام، كانت الغاية منه التغطية على الفاسدين وإبعاد الضرر عن مراكز النفوذ التي تدعمهم، ففي القضية التي أطلق عليه سرقة القرن، تكشف الوقائع المتضمنة فيها، عن التواطؤ الذي مارسته الدولة، بكامل سلطاتها، مع هذه السرقة، وكيف أخلي سبيل المتهم، ورفع الحجز عن أمواله، وسمح له بالسفر، لتنتهي القضية بحكم غيابي مدته ١٠ سنوات، وحكم على شريكين آخرين مفترضين غيابيا بالسجن ٦ و ٣ سنوات. في هذه القضية قد يشمل قانون العفو هذا المدانين بها، بعد «تسوية» يديرها موظفون فاسدون بالضرورة!

ويمثل إقرار التعديل على قانون الأحوال الشخصية ١٨٨ لعام ١٩٥٩، مطلباً أساسياً لقوى «الإطار التنسيقي»، وتعديل العفو العام مطلباً للقوى السنية (معظم سجناء الإرهاب من المحافظات السنية)، بينما حصل الكرد في ضوء صفقة السلة الواحدة على قانون إعادة العقارات التي صادرها النظام السابق إلى المواطنين الكرد.

وإلى جانب الانتقادات الموجهة للبرلمان، ستطرح القوانين المعدلة إشكالات قانونية حقيقية بالنسبة لحدود تطبيقها والفئات المشمولة والمستفيدة منها، إذ يتمسك المنتقدون لها بحجة أن قانون العفو سيتيح للمجرمين وسراق المال العام الإفلات بجرائمهم، حيث يشمل القانون حتى المتورطين بسرقة القرن وفي مقدمتهم المتهم الرئيس نور زهير باختلاس ٢,٥ مليار دولار من الأموال الضريبية»، لكن المدافعين عن القانون يرون أن الشمول مشروط بإعادة الأموال المسروقة.

بداية النهاية

بقلم : مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

لكل مشروع مراحل تطور وهو يتراجع تارة ويتقدم أخرى وفق معطيات تحيط به أهمها بيئته الحاضنة والجهات الداعمة بعد اكتمال التخطيط له كخطوة أولى تكون بمثابة الحجر الأساس ونقطة الشروع.

مشروع الفساد في العراق بدأ في اللحظة الأولى لاحتلال العراق وكانت خطوته الأولى نشر الفوضى التي سميت خلاقة ولم تكن تسميتها هذه عشوائية وإنما دقيقة فهي تعني خلق عراق جديد يكون بمثابة بلد مسخ مشوه لا يمكن أن يسيطر عليه سوى من جعله بهذه الهيئة لأنه يمسك بزمام أموره التي صممها منذ البداية.

تعاقبت السلطات على العراق بدءًا بالأمريكي غارنر ثم بريمر ثم حكومة يقودها علماني ثم آلت إلى من يسمون بالإسلاميين. كل هؤلاء كانوا يتكلمون كثيرًا عن عراق جديد سيكون قطعة من الجنان فيه الحرية والديموقراطية والعدالة والأمن والرفاه والنهوض في كل مجالات الحياة! لكن النتيجة كانت على العكس من ذلك كله لأن المخطط نجح في رسم عراق معاق فاقد الأهلية محليًا وإقليميًا ودوليًا.

لماذا؟

لأن خطة المحتلين نجحت في جعل العراق بلدًا متدهورًا في الدراسة والصناعة والتجارة والسياسة والدبلوماسية والقضاء والأمن والصحة والإعمار والاستثمار والسياحة وكل ما يحتاجه أي بلد ليقف شامخًا سالمًا معافى.

كما نجحت خطة المحتلين بإشاعة الفساد المالي ليشمل قطاعات العمل كافة فشاعت الرشوة وتفشت ظاهرة نهب المال العام بملياراته الكثيرة المتسربة إلى حسابات بنكية في دول لا تسأل أصحاب هذه المليارات: «من أين لكم هذا»؟

اثنتان وعشرون سنة مرت على انطلاق المشروع وهو يتطور وينجح حتى صار اختلاس عشرات المليارات من الدولارات عملية سهلة لأن لها هيكلية و(نظامًا) تجري بموجبه وكأنها عملية روتينية لاقتسام ورثة لتركة متوفٍ وفق (قسّام شرعي)!

وبعد هذه السنين الطوال وصل المشروع إلى ذروة نجاحه الباهر وتحققت رغبات عديدة للاحتلال لا مجال للإسهاب فيها ويبدو أن الوقت قد حان لإجراء تغيير يضمن ترسيخ ما تحقق والانطلاق نحو تحقيق المكاسب بإجراءات قد تكون عكسية ينفذها المحتلون بأياديهم أو بأدواتهم المحلية والإقليمية.

هنا نقطة مفترق الطرق المرسومة في أصل المشروع ووسط فوضى إعلامية تقوم بالتعتيم على الباحثين عن الحقيقة إلى أن تحين ساعة التنفيذ ويتبين الخيط الأبيض من الأسود.. وتستمر الحكاية.

التوافقية بين تشريع الفساد وتمزيق المجتمع

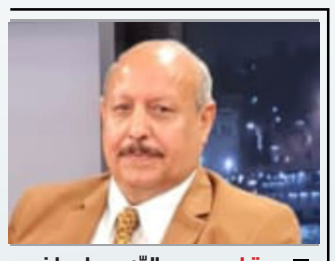

بقلم : عبدالله سلمان
(كاتب وباحث سياسي)

الطائفية في جوهرها هي انقسام مجتمعي يقوم على أساس الهوية الدينية أو المذهبية حيث تتحول هذه الهوية إلى أداة للتعريف الذاتي والتنظيم السياسي والاجتماعي وتعني الطائفية تقوقع مجموعة معينة من الناس حول هويتها الدينية أو المذهبية خوفاً من «الآخر» المختلف عنها. هذا التقوقع يؤدي إلى تعزيز الانقسامات داخل المجتمع ويُضعف الشعور بالانتماء الوطني الجامع اذ يصبح الولاء للطائفة أو المذهب أقوى من الولاء للوطن.

بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، لعبت الولايات المتحدة وبريطانيا وإيران دوراً رئيسياً في إعادة تشكيل النظام السياسي العراقي على أسس طائفية وعرقية، هذا التقسيم لم يكن وليد الصدفة بل كان جزءاً من إستراتيجية مدروسة تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وأمنية بعيدة المدى.

فتحولت الطائفية من مجرد انتماء ديني أو مذهبي إلى أداة سياسية تستخدمها النخب الحاكمة لتكريس سلطتها وتقسيم المجتمع. فبدلاً من أن تكون الهوية الدينية أو المذهبية مصدراً للتنوع الثقافي والثراء المجتمعي أصبحت أداة لإثارة الخوف والكراهية بين المكونات المختلفة. هذا الخوف من «الآخر» يُستخدم لتبرير الاستقطاب الطائفي، وإبقاء المجتمع في حالة من التشرذم يسهل معه السيطرة عليه لصالح مليشيات إيران .

كانت إحدى الأهداف الرئيسية للغزو هي إضعاف وإنهاء الدولة العراقية المركزية، التي كانت تُعتبر تهديداً محتملاً لمصالح الغرب في المنطقة عبر تقسيم العراق إلى كيانات طائفية وعرقية و تقليل فرص قيام دولة قوية وموحدة يمكنها أن تلعب دوراً إقليمياً فاعلا.

إن العراق بلد غني بالنفط ومصادر الطاقة والسيطرة على هذه الثروة كانت أحد الأهداف الرئيسية للغزو، عبر تقسيم العراق طائفياً وعرقيا واستمرار الفوضى تم خلق حالة من التنافس بين المكونات المختلفة على الموارد مما سهل على القوى الخارجية التدخل والتحكم في توزيع هذه الثروات وتوجيه السياسة العراقية بما يخدم مصالح المحتل .

تشريع القوانين في العراق منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ أصبح عملية معقدة ترتبط بشكل وثيق بالتوازنات الطائفية والعرقية التي تحكم المشهد السياسي. فبدلاً من أن تكون العملية التشريعية تعبيراً عن إرادة الشعب وحاجاته تحولت إلى ساحة للتفاوض والمقايضة بين الكتل السياسية التي استقدمها المحتل مدعية انها تُمثل مكونات المجتمع العراقي الشيعة، السنة، والأكراد.

هذه الديناميكية جعلت من التوافقية بديلا مشوها عن الديمقراطية، إلا أن النظام التوافقي ليس سوى واجهة مُزيَّفة للديمقراطية صممها المحتل الأمريكي مع النخب السياسية لضمان استمرار هيمنتهم على السلطة وثروات البلاد. فبدلاً من بناء نظام ديمقراطي حقيقي يعتمد على التداول السلمي للسلطة والتنافس البرلماني بين أحزاب لها رؤى سياسية مختلفة تم اختزال العملية السياسية في لعبة تقسيم مغانم طائفية وعرقية تحت شعار «الشراكة الوطنية» هذه «الشراكة» لم تكن سوى آلية لإخفاء الفشل الذريع في تحقيق الاستقرار ولتكريس حالة من التبعية للقوى الخارجية التي أرادت للعراق أن يبقى دولة ضعيفة ومقسَّمة؛ لأن الطبقة السياسية الفاسدة وجدت في التوافقية غطاءً مثالياً لنهب المال العام وتجنب المحاسبة تحت ذريعة الحفاظ على الاستقرار وحوَّلت الفساد إلى حق طائفي.

أخطر ما أنتجته التوافقية الطائفية في العراق هو تحويل القضاء المفترض أن يكون حارس العدالة إلى ساحة للصراعات السياسية والمحاصصة وذراعاً تنفيذياً للمليشيات التابعة لإيران. فبعد أن كان القضاء رمزاً لسيادة القانون أصبح أداة لـ (العدالة الانتقائية) تستخدم لتبرئة الفاسدين وملاحقة المعارضين وحماية المليشيات التي تحوَّلت إلى دولة متكاملة وليس دولة داخل دولة، هذا التحول لم يضعف هيبة القضاء فحسب بل قوَّض وجود الدولة ذاتها وجعل من المستحيل تحقيق الاستقرار أو محاربة الفساد.

إن الواقع يكشف أن تعيين كبار القضاة بما في ذلك رئيس المحكمة الاتحادية تم عبر مساومات بين الكتل السياسية المهيمنة والتي تفرض أشخاصاً موالين لها في المناصب القضائية الحساسة. هذه العملية حوَّلت القضاء إلى جزء من «نظام المحاصصة» حيث تُمنح المناصب القضائية كحصص طائفية أو حزبية لا كمسؤوليات وطنية.

الأخطر في ذلك أن المليشيات المسلحة التابعة لإيران والتي تسيطر على مفاصل الأجهزة الأمنية عبر أحزابها السياسية نجحت في اختراق القضاء عبر تهديد القضاة أو شراء ذممهم. فالقاضي الذي يحاول محاسبة فاسد تابع لمليشيا ما يُواجه بالتخويف أو الاغتيال بينما يُكافأ القضاة الموالون بالترقيات أو الحماية. وهكذا تحوَّلت الأحكام القضائية إلى أداة لتسويق الفساد وتصفية الخصوم وحماية الاقتصاد الأسود وأصبح القضاء غسالة للجرائم المليشياوية، حتى المحكمة الاتحادية المفترض أن تكون أعلى هيئة قضائية تم توظيفها لخدمة الأجندة السياسية للمليشيات

ما يُصادق عليه البرلمان العراقي تحت شعار «التوافقية» ليس سوى تشريعات مُعدَّة مسبقاً لخدمة مصالح الكتل المهيمنة حتى لو كانت تنتهك أبسط حقوق الإنسان وتُعمِّق الانقسام المجتمعي . فالقوانين الثلاثة الأخيرة (رفع القيد عن العقارات، وزواج القاصرات، والعفو العام) تكشف بجلاء كيف تحوَّلت التشريعات إلى سوبر ماركت سياسي تختار منه الكتل ما يُناسب أجنداتها بينما يُترك الشعب ضحية لتناقضاتها.

الأكثر إثارة للغضب عند العراقيين هو قانون العفو العام المزعوم الذي تحوَّل عملياً إلى عفو طائفي يُطلق سراح مُرتزقة المليشيات والمتورطين بجرائم فساد بينما يُبقي على مئات السجناء السياسيين والأبرياء الذين زُجَّ بهم في السجون بناء على شهادات مخبرين سريين مجهولين وآلية المخبر السري أصبحت أداة للابتزاز والانتقام السياسي وتُستخدم لتلفيق التهم لأي معارض أو ناشط يُطالب بمحاسبة الفاسدين وتميزت بالطائفية المقيتة.

أما قانون رفع القيد عن العقارات الذي روَّج له كإصلاح اقتصادي هو في الحقيقة تشريع لتمكين المليشيات والكتل السياسية من الاستيلاء على الأراضي الحكومية أو الخاصة تحت حماية القانون ويخدم الأحزاب الكردية الانفصالية لإنجاح التغيير الديمغرافي القسري في كركوك ومناطق هامة من ديالى والموصل .

أما قانون زواج القاصرات فهو ضربة قاسية لحقوق الطفولة والمرأة تم تمريره تحت ضغط كتل منحرفة سلوكيا وسياسيا تدَّعي تمثيل «القيم الدينية»، بينما تُسيء إلى جوهر الدين الذي يحمي الضعفاء. هذا التشريع يفتح الباب لاستغلال الفتيات القاصرات تحت مظلة قانونية ويُعمِّق أزمات الفقر والجهل خاصة في المناطق التي تتحكم بها المليشيات. إنه قانون يعتبر جريمة ضد الطفولة ويُكرِّس التخلف كجزء من «الهوية الطائفية» ولقد لاذت بالصمت المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الطفولة عن هذا القانون ومشرعيه وهذا يعتبر غطاء دولي لهذه الجريمة كباقي جرائم المليشيات ضد الشعب العراقي.

النتيجة النهائية لهذه التشريعات هي أن المواطن العراقي لم يعد مجرد مُهمَّش، بل أصبح ضحية مزدوجة للإرهاب الطائفي ولقوانين تشرعن هذا الإرهاب. فالسجين السياسي الذي يُعذَّب ويعدم لأنه انتقد الفساد ولانه من طائفة اخرى والفتاة التي تُباع في سوق الزواج المبكر والعائلة التي تُشرَّد من أرضها كلهم يشهدون أن التوافقية الطائفية لم تكن يوماً لصالح العراق . فالنظام الطائفي التوافقي لا يُصلح نفسه بل يُعيد إنتاج أزماته بشكل أكثر شراسة. لذلك فإن الخلاص يكمن في الخروج الكامل من هذا المنهج وبناء جمهورية جديدة تُؤسس لعهد تُحترم فيه إرادة الشعب لا إرادةَ المليشيات والمحتلين. العراق ليس ملكاً للفاسدين بل لأبنائه الذين يرفضون أن يكونوا ضحايا دائمين لـ«لعبة التوافقيات» المقيتة.

التغيير الحقيقي يبدأ بإسقاط هذا النظام بكل أركانه دستوراً كرّس الطائفية وقوانينَ حوّلت الفساد إلى سياسة دولة ومليشيات تتحكم بمصير الشعب تحت غطاء «الشرعية السياسية». العراق بحاجة إلى ثورة شاملة تعيد تعريف العقد الاجتماعي على أساس المواطنة والعدالة وتستبدل المحاصصة بنظام تكافؤ الفرص وتجعل من القضاء سلطة مستقلة تحمي الحقوق لا تنتهكه؛ وهذا ما طالبت به ثورة تشرين المجيدة.

الكتابة الآشورية

ربما كان أعظم اكتشاف حققه الآشوريون في مجال الكتابة وللبشرية جمعاء، هو اكتشافهم شكل الكتاب النظامي الذي نتداوله حاليا في مدارسنا وجامعاتنا.

و الكتاب الآشوري عبارة عن عدة الواح مصنوعة من العاج المطلي بطبقة من الشمع ، ويبلغ عدد الألواح ١٦ لوح تم تجميعها وربط بعضها ببعض بمفاصل معدنية كما نلاحظ في الصور ، بطريقة يمكن طيها لوح بعد الآخر كأنها سلسلة ، لتؤلف قطعة واحدة متكاملة وكتاب يشبه كتابنا العصري.

وقد كُتبت النصوص على الجانب الأمامي والخلفي من كل لوح بالمسمارية بطريقة الحفر على طبقة الشمع ، وتمت معالجة لون الشمع بالوهج الاصفر (سلفات الزرنيخ) لتسهيل قراءة الكتاب. ولذلك يدين العالم للآشوريين بالتقدير والعرفان لاختراعهم شكل الكتاب النظامي المتسلسل الذي نعرفه اليوم.

إحراق مدينة نينوى وإنقاذ مكتبة آشوربانيبال

هل تعلم أن الغزاة عندما أحرقوا مدينة نينوى عام ٦١٢ قبل الميلاد ، قد أنقذوا التاريخ دون علم منهم !

فقد أضرموا النيران في القصر، فاندلع حريق هائل في مكتبة آشوربانيبال التي كانت أكبر اقدم مكتبة شاملة عرفها التاريخ والتي كانت مليئة بآلاف الألواح الطينية التي تناولت مختلف مجالات الحياة والمعارف والعلوم والأدب والقانون.

لكن النيران لم تستطع التهام كل موجودات مكتبة اشوربانيبال ، بل بعض الألواح الطينية قد تصلبت بفعل تأثير الحرارة الناجمة عن النار لتنجو بأعجوبة وتستمر موجودة عبر الألف السنين حتى وقتنا هذا ، ومن تلك الألواح الناجية ، كانت ملحمة گلگامش.

ومن سخرية القدر أن ينجو الكثير من الألواح الطينية التي دُفنت تحت الأنقاض والتي لا نزال نستهل منها معارفنا عن حضارات بلاد الرافدين بشكل موسع ، بينما احترقت و تلفت جلود الكتابة وأوراق البردي و التي أيضاً استخدمت للتدوين وتم حفظها في مكتبة اشوربانيبال على أنها من المستندات التي لن تعرف التلف مستقبلا !

فاستطاع الطين أن يتحدى النيران المشتعلة بينما تهاوت أوراق البردي وجلود الكتابة أمام الحريق!

أكلة الكبة الشهيرة

من الطريف أن أكلة الكبة المشهورة في العراق ، قد وردت في نص للملك الآشوري «آشورناصربال الثاني» الذي تحدث عن وليمة أقامها للضيوف ، بعد إكمال بناء قصره في مدينة كالخو في العام ٨٧٩ قبل الميلاد

وقد ذكر القمح المجروش أو كما يُلفظ بالمصطلح الآشوري (قيموخشلو) من بين المواد التي أُستخدمت في عمل الكبة، وقد وردت كلمة الكبة في اللغة الأكادية بفرعيها الآشوري و البابلي بصيغة (كبتو) كانت هذه الكلمة تُطلق على الشيء المدور كالدائرة

لذلك تُعد أكلة الكبة من الأكلات القديمة الوافدة إلينا عبر الأزمان من بلاد الرافدين.

لوحة الأبكالو

من أجمل المنقوشات التي تعود إلى عهد الملك آشور ناصربال الثاني وتحديدا في الفترة ما بين (٨٨٣-٨٥٩ قبل الميلاد) ، حيث كان هناك ذات يوم نقش جداري ضخم للروح الحامية «ابكالو» الذي كان يقف حارساً عند مدخل حرم الملك في نمرود. كان يُعتقد أن هذه الشخصيات الآسرة ، التي غالباً ما كانت مزينة بأجنحة مهيبة ورموز الحماية ، تتمتع بالحكمة الإلهية ، وتعمل كوسطاء بين العوالم السماوية والبشرية.

يتجاوز هذا النقش البارز كونه مجرد فن ، فهو تجسيد للاعتقاد الآشوري في وجود حراس هائلين يقظين دائماً على حماية بلادهم وحكامهم.

لاحظوا دقة نحت عضلات الأبكالو لإظهار قوته وعظمته وقدرته على الحماية ، اضافة إلى براعة نحت الوعل

الذي يحمله الابكالو بيد ، وحرفية نحت الريشة الكبيرة التي يحملها باليد الأخرى ، فخامة لا مثيل لها !

اما الكتابة المنقوشة في النصف السفلي من الجدارية فلم تؤثر على جمالية النحت ، بل بالعكس فقد أضافت له سحرا من نوع آخر وكأنها جزء من النقوش والحلي الجمالية التي تزين الجدارية.

إنكم أمام عظمة وبراعة النحت الآشوري الذي تحدى الجمال بالجمال .

قالوا رحلتَ ولم تزلْ تشتاقُ

الشاعر الأردني صالح سويدان

قالوا رحلتَ ولم تزلْ تشتاقُ
والشوقُ وغدٌ ما لهُ أخلاقُ
تَمضي وَحَوْلكَ من تَساقَطَ دمعهُ
من كُلِ جَفْنٍ تهطلُ الأشواقُ
للهجرِ سَطوتهُ ولكنْ مَهْرَبٌ
فتحَ الحدودَ لمنْ بهم إرهاقُ
من كُلِ حُزنٍ جاءَ كُلُ مُولّهٍ
فالمتعبونَ من الحياةِ رفاقُ
كلٌ على كفّيهِ يحملُ روحهُ
ويقولُ يا صَحْبي متى الإزهاقُ
فالحبُ عند العاشقين تورطٌ
يُدمي القلوبَ لأنّهُ أفاقُ
والحبُ جيشٌ لا تُشَقُ صفوفهُ
مِنْ بأسهِ تتكسرُ الأعناقُ
والحبُ أول قُبلةٍ نحيا بها
والحبُ آخرُ ما تَرى الأحداقُ
وهو ارتقاؤكَ نحو سدرةِ قَلبها
فالحبُ عند العاشقينَ براقُ
فيه اختلافٌ عند كل مُتيَّمٍ
وعليهِ لمّا تُجْمِعَ الأذواقُ
قالتْ أحبكَ واكتفتْ بشرودِها
عمن تُحبُ وسرّها الإشفاقُ
للهِ عينٌ لا تَرى أحبابَها
عاشوا وماتوا دون أن يتلاقوا
للهِ عينٌ لا تضيقُ بدمعها
من طُهرها يتوضأُ العُشاقُ
ما بين دجلةَ والفُراتِ حكايةٌ
تروي اشتياقكَ فالحبيبُ عراقُ

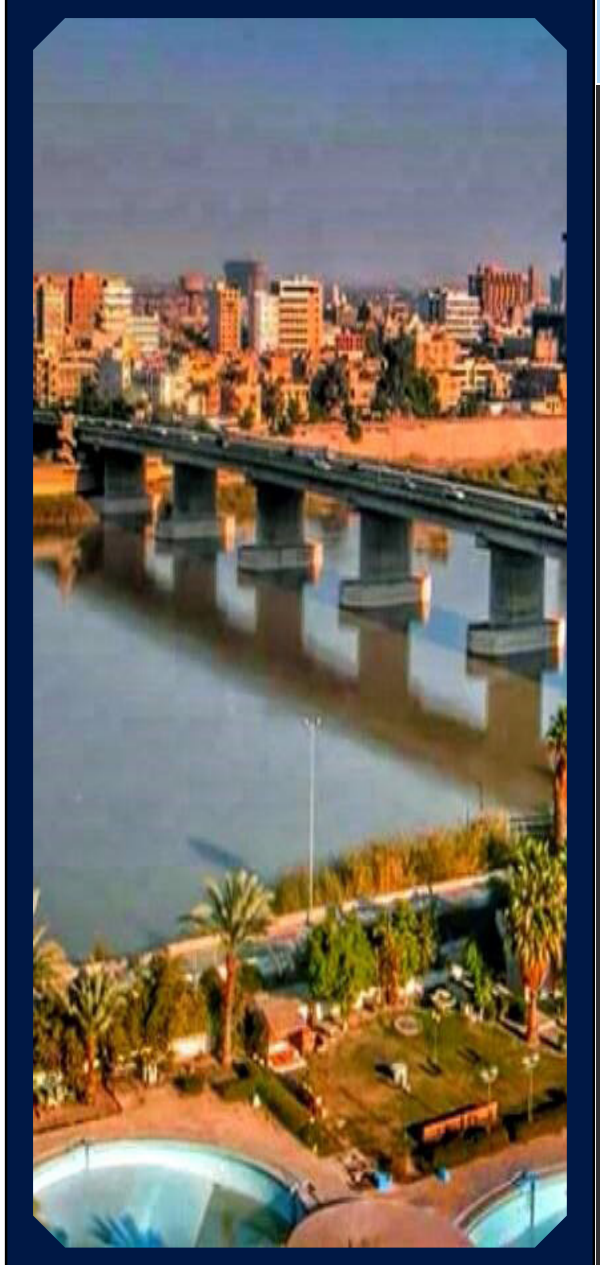

قبْضَةٌ بِيَدِ الغَمَام

الشاعر الأردني علي السيد

تَرْوي الحُرُوْفُ دَمَ القَصِيْدِ وَتُغْدِقُ ... وَيَفُوْحُ مِسْكٌ في العُرُوْقِ و يورِقُ
إنْي غَرَسْتُ سُكُوْنَ قَلْبِي بُرْعُماً ... وَضَمَمْتُ رُوْحَكِ لَهْفَةً تَتَدفَّقُ
يا أيُّهَا الليلُ الشَغُوْفُ بِأضْلُعِي ... أَيَئِنُّ قَلْبِيْ والنَسَائِمُ تعْبَقُ
هِيَ قبْضَةٌ بِيَدِ الغَمَامِ تَمرُّ بي ... فتْقٌ بِثَوْبِ النورِ فَجْراً يُرْتَقُ
والصُبْحُ يَزْفُرُ في الظَلامِ بَرِيْقَهُ ... ورَذَاذُ فيْضٍ مِنْ أريجٍ يشْهَقُ
بل حكْمَةٌ مثْلُ السَرابِ تَبَدَّدتْ ... وغَدا على خَرَسِ الجَهولِ المَنْطِقُ
يمْضي الفؤادُ مُسَافِرَاً بِعَبِيْرِهَا ... ومُتيَّماً بالوَجْدِ لَمَّا تُشْرِقُ
الموتُ مِنْ سُم الأفَاعِي يُحْتَسى ... والروحُ مِنْ جَلِلِ الجُنُوْنِ تُمَزَّقُ
لَكَ يا عِرَاقُ مِنَ العُرُوبَةِ وِقْفَةٌ ... تَزْهوْ على قِمَمِ الشُمُوْخِ وتَخْفِقُ
مَاذَا أَقُولُ وقَدْ شَكَى جَمْرُ الجَوى ... مَا ذَاكَ إلَّا بَعْضُ مَا يَتَحَرَّقُ
يقْتَاتُني في الجُبِّ إحْسَاسُ النَوى ... وَلَذِيْذُ نَوْمِيَ في الغَيابَةِ يَأرَقُ

الميثاق تحاور

الأستاذ عبد القادر النايل

عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي

الميثاق: هل تنسحب السلطات الحكومية بعد تحرير سوريا وسقوط النظام من المشروع الإيراني؟!

النايل/ : العملية السياسية في العراق بعد أن صممها بول بريمر لصالح إيران وأصبح النظام الإيراني يديرها عبر وكلائه من الأحزاب السياسية والمليشيات المسلحة وتوغل الحرس الثوري الإيراني لمعسكرات داخل العراق فضلا عن السيطرة الاقتصادية المطلقة على العراق لا يمكن أن يتخلى عن العراق بهذه السهولة، وهو صمم أدوات سياسية لتسير مصالح إيران على حساب العراقيين لذا فإن هؤلاء رغم الظروف المحيطة وانكفاء المشروع الإيراني في سوريا الحبيبة التي نبارك لهم هذا التحرير والإنجاز إلا أن تلك الأدوات لا يمكن أن تخرج من المشروع الإيراني لأنها منه وإليه، والدليل المعسكرات الإيرانية في العراق والمليشيات الأجنبية والتصعيد ضد النظام السوري الجديد بشكل كبير إعلاميا وعسكريا واقتصاديا يؤكد على تبعيتهم لإيران .

الميثاق/ لكن نشاهد تراجعا في التهديد الكلامي ضد أمريكا مما يعرف بمحور إيران من المليشيات واختفاء الأصوات التي تنادي أن العراق وإيران حالة واحدة من أحزاب الإطار التنسيقي؟

النايل : نعم لأن هذه إستراتيجية إيرانية تم اتباعها بعد مقتل حسن نصر الله مسؤول مليشيات حزب الله في حفرة داخل الأرض، وهي تعتمد على صرف الأضواء إعلاميا عن مشروع إيران الإرهابي في الدول العربية والمنطقة؛ وإلا فإن إيران تعمل بقوة داخل العراق وتعتبره الساحة الأهم للعودة والانطلاق مرة أخرى نحو تحقيق مشروعها التوسعي؛ ولذلك أنشأت معسكرا خاصا للضباط السوريين والمليشيات الأجنبية والحرس الثوري داخل العراق للعمل على زعزعة الاستقرار السوري وتحاول العمل على سيطرة المليشيات على جهاز المخابرات العراقي والأمن الوطني وبعض المرافق الحساسة.

الميثاق: ذكرتم أن إيران تستخدم العراق لإعادة تدوير نفسها بعد خسارة سوريا وحزب الله وإن هناك معسكرات في العراق ما هي معلوماتكم؟

النايل: يعمل الميثاق الوطني العراقي على تحديد كافة التدخلات الأجنبية في العراق لأن من مبادئه الأساسية هو استقلال العراق وتحريره من كافة أشكال الاحتلال والتبعية وإنهاء التدخل في شؤونه الداخلية ولذلك إيران انطلقت بإرهابها ومشروعها الطائفي للمنطقة من العراق بعد الهيمنة على قراره السياسي والعسكري والاقتصادي وهذا لم يكن يحدث لولا القبول الأمريكي الذي أراد إنتاج الفوضى الخلاقة وتهجير أكبر عدد من سكان الدول العربية لتأمين الكيان الصهيوني والاستفراد بالفلسطينيين؛ وما يحدث لغزة الآن شاهد على ذلك؛ لذلك بعد انسحاب مليشيات فاطميون وزينبيون الأجنبية وضباط من جيش بشار ووصول المجرم ماهر الأسد للعراق والحشد والحرس الثوري الإيراني تم اتخاذ خمس معسكرات إستراتيجية فيها تدريبات عالية المستوى، وحتى فيها وحدة الطيران المسير، والمعسكرات هي (جرف الصخر ، بادية السماوة، معسكر مجاهدي خلق في ديالى، قاعدة عكاشات في القائم غرب الأنبار ، وسنجار بالتنسيق مع PKK الإرهابي حزب العمال الكوردستاني المطلوب لتركيا) فضلا عن معسكرات أخرى يتم التدريب على الاغتيالات والأعمال الإرهابية ، بالمقابل فإن التسهيلات من حكومة السوداني لدخول المعدات العسكرية والمقاتلين كبيرة ولا يختم على جوازاتهم ولا يتم تسجيل دخولهم للعراق، فضلا عن أن البنك المركزي يسلم لوكلاء إيران ٣٠٠ مليون دولار من بيع الدولار لتمويل هذه المعسكرات والنشاطات الإيرانية لذلك ما يجري من إعادة تموضع الإيرانيين ووكلاءهم في العراق كبير وبعمل مستمر.

الميثاق : إذن هل يمكن أن نقول أن العراق الآن على مفترق طرق ولماذا؟!

النايل: العملية السياسية في العراق فشلت في بناء الديمقراطية أو تأسيس نظام سياسي بالحد الأدنى، والخلافات بين مكوناتها السياسية كبيرة وعدم وجود الثقة بينهم والغدر والخيانة هو الأمر القائم والظاهرة الواضحة بين أطراف العملية السياسية الحالية، وهذا بالتأكيد يجعل العراق مسرحا للأحداث الدولية والإقليمية والشد الطائفي التي تأسست عليه العملية السياسية الحالية؛ لذلك بعد وصول ترامب للرئاسة الأمريكية وفريقه الذي يصعد ضد إيران والمليشيات ينذر بالخطر على أننا أمام مرحلة مفصلية في تاريخ العراق الذي يجعل المشاريع متنوعة، فهناك من يريد تقسيم العراق وهناك من يريد تشجيع الحرب الأهلية لإبعاد الخطر عن ايران، وهناك من يعمل على تجنيب العراق هذه المخاطر من خلال أن يكون للشعب العراقي دور حاسم لاستعادة العراق وإكمال استقلاله من كل هذه التدخلات كما تفعل القوى المناهضة للاحتلال وعمليته السياسية؛ لذلك فالعراق بالفعل على مفترق طرق.

الميثاق: ما رايكم بالتصويت على قانون العفو العام وهل سيخرج المعتقلون المظلومون بعد تهديدات المالكي والمليشيات بإطار طائفي؟

النايل: قانون العفو العام ضرورة وطنية وفريضة إنسانية وكل دولة تحترم نفسها تجد أنها تعمل باستمرار على إصدار قوانين العفو وتعمل على رصانة الإجراءات الأمنية والتحقيقية والقضائية للوصول للعدالة التي على أساسها

يمكن حماية الوطن والشعب؛ إلا في العراق بعد الاحتلال فإننا نطالب بإصدار قانون العفو عن الأبرياء في إطار مضحك مبكي في نفس الوقت؛ لأن الأبرياء يفترض أن يتم إنصافهم وإخراجهم والاعتذار منهم وتعويضهم ومحاسبة من تسبب باعتقالهم وهذا ما حدث بأحداث القمة العربية التي انعقدت في بغداد عام ٢٠١٢ وتم اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف معتقل من دون مذكرات قبض من فئة الشباب بالمناطق القريبة من القمة في بغداد بحجة إجراء احترازي وبعد انتهاء القمة لم يتم الإفراج عنهم، وتم حكم أغلبيتهم بأحكام المؤبد والإعلام، وتم إعدام العشرات منهم، ومنهم من تم اعتقاله بوشاية المخبر السري الذي أصبح أداة طائفية لاعتقال المكون السني مع العلم أن القضاء في العراق أدان المئات منهم بتهمة تضليل العدالة إلا أن ضحاياهم حكموا بالإعدام وتم تنفيذ الإعامات بحقهم علما أنه لا يوجد في حقهم أي شكوى بالحق الشخصي ولا أي جريمة نفذت ونسبت إليهم من قبل الحكومات فقط يقول المخبر السري أن هذا منتمي لجماعات مسلحة أو داعش عندها يتم الحكم عليهم دون دليل؛ لذلك دعوات المالكي والمليشيات الطائفية وقوى الإطار التنسيقي بأنه ولا سني يخرج من المعتقلات لأنهم أنفسهم من نفذ هذه الجرائم وأوجد اعتقال الأبرياء منهجا لحكمهم الظالم

الميثاق/ ما هي ملاحظاتكم على قانون العفو العام ؟!

النايل: لم يصدر قانون العفو العام وإنما قانون مفصل على مقاسات الإطار التنسيقي والفاسدين التابعين له سراق المال العام وقد قالها أحد أعضاء مليشيات عصائب قيس الخزعلي في البرلمان الحالي أن مجرمي الفصائل المحسوبة على المكون الشيعي سيخرجون إلى أمهاتهم بينما المعتقلين من السنة لن يخرجوا وإنما سيعاد التحقيق معهم؛ ولذلك عندما يكون هذا هو توجه أعضاء البرلمان فإن الملاحظات على قانون العفو كبيرة ومنها حتى يكون قانون عفو حقيقي كان يفترض بعد هذه السنوات أكثر من عشرين عاما وضحايا المخبر السري لم يتم إدانتهم بأي جريمة كان يفترض أن يفرج ويطلق سراح كل من اعتقل بوشاية المخبر السري ولا يعاد إلى المحاكمة لأن العودة للمحاكمة تعني إعادة التحقيق بالضرب وانتزاع الاعترافات بالتعذيب والتهديد باعتقال الأم أو الأخت أو الزوجة إذا لم يوقع على ذات الاعترافات فكيف نضمن لهم إعادة تحقيق نزيه والأدوات ذاتها، وكان يفترض أن يشمل القانون تعويضا ماليا لكل الأبرياء الذين سيطلق سراحهم ومن المعيب أن توضع فقرة أن من استهدف قوات الاحتلال مشمول بالعفو لأن هؤلاء مقاومين يفترض أن لا يبقوا في السجن لكن لأسباب طائفية جرى استلام أكثر من أحد عشر الف معتقل مقاوم من السجون الأمريكية عام ٢٠١١ إلا أنهم خضعوا لمحاكمات طائفية جرى تلفيق تهم باستهداف قوات حكومية وهذا لم يحدث ليبرروا حكمهم علما أنهم حتى بهذه الفقرة لن يخرجو، سيخرج فقط بعض معتقلي التيار الصدري الذين وضعت لهم هذه التهمة لتبرير الإفراج عنهم لأنهم أدينوا على أساس الاعتداء الطائفي عام ٢٠٠٦ وما يسمى صولة الفرسان التي شنها المالكي عليهم في البصرة لذلك هذا ليس قانونا للعفو وإنما شمل به بعض الأعداد البسيطة، ولن يوقف حجم المأساة وانتهاكات حقوق الإنسان حيث إنا نملك أدلة على بعض من قدمت لهم أوراق وهم مشمولون بالعفو في سجن الناصرية جرى اغتيالهم قبل خروجهم.

الميثاق : ماذا يعني إقرار قانون الأحوال الشخصية الجديد وهل فعلا الشعب العراقي يحتاج إلى تغييره؟

النايل: إقرار قانون الأحوال الشخصية الجديد هو لإشباع بعض النزوات للمعممين وأحزاب دينية ومليشيات مسلحة ولا علاقة للشعب العراقي وحتى المكون الشيعي لا يريد هكذا قوانين لأن هؤلاء يريدون تنفيذ بعض المقررات الدينية الخاطئة سواء بتنفيذ زواج القاصرات أو بما يسمى تفخيذ والتحسس على الأطفال جنسيا بشكل مقزز أو لتسويغ نكاح المتعة وشرعنته قانونيا وهو محل استنكار كبير جدا لأن هذا سيؤسس إلى انفلات مجتمعي وتشجيع على الرذيلة بحجة نكاح المتعة وبالتالي ستكون هناك إشكالية كبيرة في إثبات النسب لأن المرأة التي تقبل بهذا النوع من النكاح لعدة أيام ستتزوج عدد من الرجال في الشهر الواحد مما يصعب عملية إثبات النسب وتأكيدنا على أن عشائر جنوب العراق تفرض هكذا قوانين هو خروج النساء بمظاهرات في النجف ضد تشريع نكاح المتعة فضلا أن نساء جرى اعتقال أزواجهن في النجف وكربلاء وتم مساومتهن على النكاح من باكستانيين حتى يخرج أزواجهن لكنهم رفضوا بشدة وهذا ما عرضته أحد القنوات المحلية على لسان تلك النسوة لذلك هذه القوانين جدلية ولا يمكن فرضها على الشعب العراقي.

وستكون الباب للتدخل الدولي من منظمات حقوق الإنسان التي حذرت البرلمان من تمرير هكذا قوانين تنتهك حقوق المرأة بشكل واضح وصريح وإننا إذ نرفض هذه القوانين فإننا نؤكد أن العراقيين سيقفون ضدها حتى وإن أصبحت ضمن المتاح بعد توقيع رئيس الجمهورية الحالي عليها لأنها ببساطة تجعل المرأة مهانة وعبارة عن دفع أموال لها عند وجودها ببيت زوجها وكأنها مستأجرة وبالتأكيد الإسلام يحرم ذلك ويقدس المرأة ويضعها ضمن إطار يحفظ كرامتها.

الميثاق : كيف ترون إقرار قانون عقارات الدولة وتأثيره على الواقع العراقي ولاسيما في كركوك؟

النايل : نحن مع إعادة جميع الحقوق الفردية التي انتزعت من أصحابها وفق منهج العدالة التي تهدف إلى رفع الظلم عن المظلومين وهذه لا تحتاج إلى قانون يشرع، لكن كون العملية السياسية تجري وفق المحاصصة أصبح لازما إذا شرع قانون لا بد من المقايضة على إنتاج قوانين على أسس خاصة لذلك جرى التصويت بسلة واحدة على قانون زواج القاصرات مقابل العفو وعقارات الدولة التي طالبت به القوى الكوردية في العملية السياسية بحجة أن النظام السابق أخذ اراضي من الكورد في كركوك وهذا له تأثير كبير لأننا نتكلم عن أراض الآن يسكنها آلاف من المواطنين العراقيين وجرى زراعتها والبناء عليها فضلا عن أنها لم تكن ممتلكات شخصية ومع أننا مع إعادة الحقوق الشخصية لكن لابد أن لا تكون القوانين مخصصة لإنتاج وبلورة الأزمات الشعبية بين المواطنين وإنما يجب أن تكون القوانين وفق آلية السلام والتعليم السلمي.

والسؤال الأهم هنا هل فقط هذه العقارات هي المغتصبة أو المصادرة، ولو كان القانون هدفه إنصاف المظلومين لماذا لم يتضمن إعادة ممتلكات وأراضي جرف الصخر وعزيز بلد ويثرب والعوجة ومجمع الفوسفات غرب الأنبار وسنجار وقرى نهر الإمام في ديالى وممتلكات المكون المسيحي في بغداد وإرجاع أراضي حزام بغداد التي تتعمد وزارة الدفاع وحكومة السوداني مصادرتها بحجة إنشاء مجمعات سكنية في حزام بغداد أم إن القوانين تبقى مفصلة على قياسات أحزاب العملية السياسية وفق نهج تكريس العنصرية والازدواجية لذلك بالفعل قانون العقارات سيكون له للأسف أثر سلبي على كركوك وسيعمل على تهجير الناس ومصادرة الأراضي إذا لم يتدخل العقلاء في تحديد العقارات الشخصية فقط.

الميثاق : ترامب وفريقه السياسي يضيقون الخناق على إيران هل انتهى عصر إيران وغطرستها؟!.

النايل: إيران تمادت كثيرا ولا سيما بالدول العربية وهي ارتكبت جميع الجرائم الإرهابية في حق الشعب العراقي والسوري واللبناني واليمني وكانت مازالت تهدد دول الخليج وتم استخدامها من قبل أمريكا والكيان الصهيوني كأداة سواء بشكل مباشر كما حدث في اتفاق أمريكا وبريطانيا مع إيران في العراق أو غير مباشر من خلال إطلاق يدها لتعبث بالورقة المذهبية داخل الجسد العربي وتفرق العالم الإسلامي وتحرف البوصلة باتجاه القتال الداخلي والاختلاف المذهبي الذي استفاد منه الكيان الصهيوني كثيرا؛ لأن الشعوب المظلومة أصبحت ترى أن الخطر الإيراني أكثر وأخطر من الكيان الصهيوني لما فعلته من جرائم يندى لها جبين الإنسانية والجميع أصبح مدركا أن إيران لولا أمريكا لما تجرأت بهذه الطريقة وأنها أمام الشعوب ليست قوة لكن في الفترات الماضية ساندها التحالف الدولي بما يعرف الحرب على الإرهاب التي استفادت منه إيران ومليشياتها كثيرا؛ ولكن بعد انتصار الشعب السوري بإرادة حرة ومستقلة انكسرت إيران كثيرا وهلالها الصفوي كسر وبالتأكيد مهمتها نفذت وانتهت ورقتها وتهديدات ترامب لها بالفعل صحيحة وجدية لكن هو ليس لأن الشعوب العربية تريد ذلك إنما لأنها أصبحت تنافس الكيان الصهيوني وبرنامجها النووي لذلك هي تعدت الخطوط الحمراء ويراد منها الرجوع لحدودها أو تغيير نظامها إلا أننا يجب علينا أن نصنع الفرص كشعب عراقي وكقوى مناهضة وطنية لانتزاع العراق من مخالب إيران وأدواتها بالاعتماد على النفس وهذا ممكن وسيتحقق بعدة رسائل وعبر صفحات منظمة وبالتأكيد ستشهد الأشهر القادمة إجراءات صارمة ضد إيران، علما أن المنطقة مقبلة على مزيد من التصعيد، ثم إنه بسبب إيران سيتم استهداف الاقتصاد العراقي من قبل أمريكا أيضا وهذا بسبب انحياز الأطراف السياسية اقتصاديا لصالح إيران على حساب الشعب العراقي.

صناع القرار العراقي ..والأبعاد الإقليمية والدولية وانعكاســاتها القانونية..

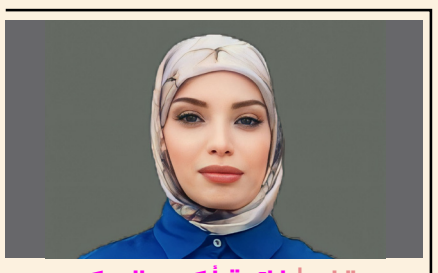

بقلم| ثائرة أكرم العكيدي
(كاتبة وباحثة)

مسلسـل النكبات والكوارث المتكررة التي شـهدها العـراق في السـنوات الأخيرة وطالت مزايـا العراقيين وخصوصيتهـم ودمـرت بنـى بلدهم عـلى الرغم من الفرصـة الكبـيرة التـي توفـرت في التغيـير وتطويـر المجتمع وضخامـة حجم الثروات التي أتيحت للنظام السـياسي الجديـد منذ ٢٠٠٣.

لكن هذه الثروات الهائلة لم توظف في بناء المجتمع العراقـي بـل وظفـت في التركيـز عـلى طمـس الهوية الوطنية وأتاحت الفرص للدين السياسي الثيوقراطي في التأثير على دور السلطات التشريعية والتنفيذية من خلال دورها المفترض في تطوير البلد والمجتمع لمواكبة التطور الحضاري للمجتمعات المتحضرة.

النـزاع الـذي حصـل قبل فـترة في البرلمـان العراقي والمقايضـة التـي تقدم بهـا أعضاء المجلـس (قانون العفـو مقابل الأحوال الشـخصية)

ماهـي إلا بدعـة اخترعوهـا لمصالحهم الشـخصية فعندمـا يكـون إقـرار القوانـين في البلـد وفـق مبـدأ المقايضة بين المذاهـب والأديان فهذا يعني أننا نعيش في دولـة مافيـات وغابـة وليس دولة قانـون ونظام.

عـزف العراقيـون زمنـاً عـن متابعـة مـا يجري في مجلـس النـواب العراقـي ولم يعتـادوا تتبـعَ أخباره، إذ رأوه عاجـزاً عن التماشي مـع تطلعاتهم فضلاً عن تحقيقها. غيرَ أنّ أنظارهم تعلقت هذه الأيام بالنواب وبمجلسـهم بعد اقتراح النواب الشـيعة تعديل قانون الأحـوال الشـخصية العراقيـة رقـم ١٨٨ المقر سـنة ١٩٥٩ واقتراح النواب السنة تعديل قانون العفو العام رقم ٢٧ المقر سنة ٢٠١٦ إذ تحاول القوى الشيعية في المجلـس تغيير مواد قانون الأحوال الشـخصية تغييراً جوهريـاً مؤثـراً في حقـوق الأسرة والمـرأة والطفـل بينمـا تسـعى القوى السـنية إلى تعديـل قانون العفو العام ليشملَ عدداً من المعتقلين المُعتَقَد سجنهم ظلماً بتهمة الإرهاب. أحدثت نقاشـات المجلس انقسـامات شـعبية خارج المجلس ما بين أسر تخشَى تفككَها من تعديـلات قانـون الأحوال الشـخصية، وأخرى تترقّب بأملٍ خـروجَ أبنائها من السـجن.

تعديـل قانـون الأحـوال المدنيـة يكـرس النزعـة الطائفيـة التـي قسـمت العراقيين وأشـعلت الحروب والانقسامات وباتت تشكل خطرا على وحدة المجتمع العراقي.

العجيـب في بـلاد الرافديـن هـو أن يتـم تجاهـل القوانـين التي تؤثر بشـكل مباشر عـلى حياة المواطن مثل لقمة عيشه وأمنه وسلامته، والتركيز على أفكار تعيدنـا إلى الـوراء بدلاً مـن أن تدفعنا نحـو التقدم.

لا شـك أنـه في حـال قبـول مـشروع تعديـل قانون الأحوال الشـخصية وخاصـة تعديله للبنـود المتعلقة بحقوق العنصر النسـوي التي يكفلها القانون الدولي الخـاص بمنعه زواج القـاصرات ونقض حماية المرأة في حقوقها في الطلاق والميراث من شـأنه القضاء على جميـع اتفاقيات حظر التمييز ضـد المرأة التي صادق عليهـا العـراق عـام ١٩٨٦ وذلـك بحرمـان النسـاء والفتيات من حقوقهن بسـبب الاختلاف البيولوجي. كمـا أن التعديـل ينتهـك اتفاقية حقـوق الطفل التي صـادق عليهـا العـراق عـام ١٩٩٤ من خـلال تشريع زواج الأطفـال وتعريـض الفتيـات لخطـر الـزواج القسري والمبكر.

وهنـا لابـد مـن الإشـارة إلى أن هذا المـشروع الذي يرمي إلى تعديل الأسـس القانونيـة التي تنظم علاقة المواطن من حيث النسب والزواج، وما ينشأ عنه من حقـوق وواجبات متبادلة ما قد يـؤدي إلى اضمحلال حقـوق المـرأة قانونيـا في الإرث ناهيك عـن الخطورة الناتجـة عن القبول بزواج القاصرات وهو ما يضرب عـرض الحائط طبيعـة المعادلـة الطبيعيـة للمجتمع العراقـي ووضـع الأسرة فيـه وينافي في نفـس الوقت الاتفاقيـات الدولية الهادفة لحمايـة وتطوير حقوق النسـاء والإنـاث التي صادقت عليهـا الدولة العراقية والتي تحظى بحماية الدستور. ما قد يثير موجة من الجدل والانتقادات الواسعة داخل الأوساط السياسية والشـعبية في البـلاد ويكـرس النزعـة الطائفية، التي قسـمت العراقيـين، عـلى حسـاب الهويـة الوطنيـة وأشـعلت الحـروب والانقسـامات، التي باتت تشـكل خطـرا حقيقيا على وحـدة المجتمع العراقي.

وفي الوقـت الذي تعمل فيه الأحـزاب الطائفية على توسيع الهوة بين المكونات العراقية من خلال طرحها لمـشروع تغيير فقـرات قانـون الأحـوال المدنية تعود الدعوات الطائفية الهادفة إلى إنشاء إقليم سني يتمتع بالحكم الذاتي إلى الظهور ويزداد انشـغال السياسيين الكـورد بتثبيت واقعهم الفيدرالي وتوسـيع صلاحيته الانفصالية ردا على حالة التشظي الطائفي في خطوة قد تجر العراق إلى المزيد من الانقسـام والتشرذم.

يبـدو أن الخصوصيـة التاريخيـة التـي يتمتـع بها العـراق بقوانينـه المدنية التـي سـجلها التاريخ باتت تخيـف سـلطة الأوليغارشـيات الطائفيـة وحكـم الزعامـات المتمثلة في الرغبة في ترسـيخ الأيديولوجية المسـتوردة لبقائهـم في السـلطة والنفـوذ عـلى الرغم من حجـم الصعوبـات والعقبات التـي يمثلها العراق بتاريخـه وقوانينـه التـي يعرفها العالـم المتحضر.

هـؤلاء الفئـة مـن اللصـوص والفاسـدين مـن أعطاهم الحق بالتعديل؟ وما هي الأسـباب التي تقف وراء هذا التعديل؟ ولماذا تُركت القوانين الأخرى، التي هي مطالب جماهيرية بحتة وأكثر أهمية مثل قانون العفـو العـام، وقانون تعديل سـلم الرواتـب وقانون العنف الأسري على سـبيل المثال؟ ألم تكن هذه القوانين أيضـاً مطالب جماهيرية.

مـشروع قانـون الأحوال الشـخصية خسـارة كبيرة لوضع الأسرة العراقية من زواج وطلاق وإرث وحضانة ونفقـة وطبيعـة النسـيج المجتمعي وما وقـع وصادق عليـه العراق من اتفاقيات دولية وقرارات لمجلس الأمن والهـروب إلى الخلف من الخطـر الاقتصادي والأمني .

تمريـر هكـذا تشريعـات تضـع الحكومـة العراقيـة بإحـراج بسـبب مـا وقعـت عليه مـن اتفاقيـات دولية ورفعـت تحفظاتـه عـن اتفاقيـة السـيداو ووقعـت البروتوكولـين الإضافيين لحقوق الطفـل وكذلك عملت بخطـط وطنيـة على قرار مجلس الأمـن ١٣٢٥ ووقعت عـلى الاتفاقية للحمايـة من العنف الجنسي وأن تعديل القانون الأخير هو مخالف لدسـتور العراق لعام ٢٠٠٥ الذي سـاوى بـين المـرأة والرجل وحافظ عـلى الحقوق والحريـات العامة .

تعديـل قانـون الأحـوال الشـخصية لـه تداعيـات اقتصادية كبيرة تنعكس بشكل خاص على النساء. حيث يترتـب على التعديل حرمان النسـاء من حقهن في الإرث ممـا يـؤدي إلى فقدانهـن للدعم الاقتصـادي الضروري. هـذا الوضـع قد يدفـع النسـاء إلى القبول بأقـرب زوج كوسـيلة لتأمـين معيشـتهن، بالإضافـة إلى ذلـك، يمنح التعديل الأب الحق الأكبر في الحضانة مما يحرم الأطفال من رعاية والدتهم، ويشـكل اسـتهدافاً واضحاً للنسـاء والأطفال على حد سـواء.

هنـاك أيضـا أسـباب خفية في طـرح مـشروع تعديل قانـون الأحـوال الشـخصية رقـم ١٨٨ لسـنة ١٩٥٩، الـذي اسـتطاع سـحب البسـاط مـن هيمنة المؤسسـة الدينيـة في تنظيـم قوانـين الأحـوال الشـخصية والعمل عـلى تحديث قوانين الدولة وفق مبـدأ المواطنة يكمن في إرادة البعـض العـودة إلى الوراء لاحتـكار قوانين الدولة وتجييرها لحسـابات شـخصية من خلال أسلمة الدولة وفرض مشروع الإسلام السياسي المذهبي على القوانين والتشريعـات في عمـل وإدارة المؤسسـات وتحت ذريعة حـق الأغلبية في الحكـم لتكون الغايـة في النهاية فرض هـذه الإرادة عـلى الدولـة وقوانينهـا من خـلال الرموز الدينيـة التـي باتت تُميز العـراق الجديد منذ أن أرسـت القـوات الأمريكيـة ديموقراطيتها في هـذا البلد.

بالإضافـة إلى شرعنة زواج القـاصرات، التعديل الذي يتيـح قانونيـاً زواج القـاصرات يمثل مشـكلة جذرية. يشـمل هذا التعديل السـماح بالـزواج للفتيات في أعمارٍ صغيرة تصل إلى ٧ سنوات وهو ما يعتبر انتهاكاً صارخاً لحقـوق الأطفـال. من خلال منـح الشرعيـة القانونية لـزواج القـاصرات، قـد يسـاهم هـذا التعديـل في زيادة حالات الاسـتغلال والتعنيف للأطفال مما يشكل تهديداً كبيراً لسـلامتهم ورفاههم.

تشـكل التعديـلات المقترحـة عـلى قانـون الأحـوال الشـخصية العراقـي تهديداً جسـيماً للأمـن الاجتماعي والوحـدة الوطنيـة. مـن خـلال تعزيـز الانقسـامات الطائفية وإضفاء الشرعية على أنواع متعددة من الزواج التي تضر بحقوق النساء والأطفال، فإن هذه التعديلات قد تسـهم في تفكيك المجتمع وزعزعة اسـتقراره.

الكتـل السياسـية والتـي حرصـت أشـد حـرص على تعديـل قانون الأحوال الشـخصية لان أغلبها ذات طابع إسـلامي، أي إن سياسـتها تندرج تحت مسمى الإسلام السياسي لذا تحاول كسب مودة الشارع من خلال فرض الشريعـة عـلى جمهورهـا، محاولـة منها لكسـب الود والتعاطـف والانتماء تحـت ظلها وانهـا تنطلق وتعمل وفق هذا المبدأ، لكسب التأييد لها في الانتخابات القادمة.

إن التصـدي لهـذه التعديلات يتطلـب تضافر الجهود لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز الوحدة الوطنية في العراق وهو خسارة كبيرة لوضع الأسرة العراقية من زواج وطـلاق وإرث وحضانة ونفقة وطبيعة النسـيج المجتمعـي وما وقع وصادق عليـه العراق من اتفاقيات دوليـة وقـرارات لمجلس الأمن والهـروب إلى الخلف من الخطر الاقتصادي والأمني .

صانـع القرار العراقـي وكأنهم خـارج الزمن بل هم كذلك، حيث يتجاهلون المرحلة الحساسـة التي تمر على البلاد والمنطقـة والعالم، في وقت يتطلب الحال مراجعة كبـيرة للقوانـين القائمـة ودفعهـا للأمـام عـلى سـلم المعـاصرة لا التراجـع بها، وتسـتوجب اللحظـة العالمية والإقليمية تحسـس الخيارات وفحص ما يمكن التنازل عنه لصالـح الدولة والمؤسسـات والمصلحة الوطنية.

قوانين طائفية لتمزيق النسيج العراقي

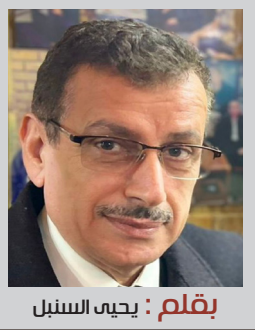

بقلم : يحيى السنبل
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

بعـد سـجالات ومناكفـات وتأجيـل بالمواعيـد أقـر مـا يسـمى مجلـس نـواب الأحـزاب الطائفيـة قوانـين مختلف عليها في صياغتهـا ونوعية مردوداتها أو تحقيق أهداف معينة لكل قانون تجاه مكون معين مـن المكونات العراقية التـي أظهرتها هذه الأحـزاب أنها متناحـرة فيما بينهـا بعيدا عـن اللحمـة الوطنيـة العراقيـة المعروفة عبر التاريخ، وهذه الأحزاب الطائفية التي ترتبـط ارتباطـاً معروفا للقـاصي والداني بأجنـدات إيرانية شريرة تسـعى لترسـيخ حالة الشرخ والانشقاق في المجتمع العراقي

وقـد أرادت إيـران عـبر هـذه الأحـزاب تنفيذ خارطة الحالـة اللبنانية التي رعتها إيران عبر ذراعها المسلح حزب الله اللبناني وحركة نبيه بري بتأصيل حالة المحاصصة بين أطيـاف وإثنيات المجتمع اللبناني

وقـد نجحـت إيـران في رسـم خارطـة المحاصصـة العراقيـة إلى أن وصـل الحـال بحيـث يتـم دراسـة أي قانـون ومـا هـي فائدتـه لتلـك الطائفة أو الديـن أو العرقية لتتم مسـاومة تلـك الجهة المسـتفيدة على حسـاب المبادئ الوطنية للعراقيين بشـكل كامل .

إن بدعة مجلس نواب الفسـاد والتبعية بإقـرار قوانـين (بسـلة واحـدة) سـابقة لـم تكـن موجـودة إطلاقـاً في كل المجالس النيابيـة والبرلمانات في العالـم إلا في الحالة العراقيـة التـي تجـاوزت الحالـة اللبنانية بأشـواط بعيـدة لتكريس حالة الانقسـام وفق رؤية إيرانية للسـيطرة بشكل مطلق عـلى كل المكونـات العراقيـة عـبر هـذه الأحـزاب وممثليهم .

فقـد جـاء مـا يسـمى قانـون الأحـوال الشـخصية وفـق مذهـب معين بعيـدا عن الحالـة المدنيـة السـائدة التـي كان عليهـا القانـون السـابق الـذي يراعـي جميـع الأطـراف ويضمـن حـق المـرأة والطفـل ويضـع أسسـا رصينة لحمايـة الأسرة إلى هـذا القانـون الـذي يتماشى مـع عقليات ظلاميـة تعيش عـلى أقوال ليس لها سـند لأشـخاص عاشـوا في فـترات سـابقة ولا تسـتند إلى دليـل موثق إنمـا هي محاولات لإضفـاء الشرعية على قانون ليرضى عنهم وليهـم الفقيه ، ولا يتطابق مع أي تشريع لائـق ويتنـافى مع حقوق الإنسـان

وكأن هـذا القانـون هـو الـذي يقـف العـراق عليه في ظل ما يعيشـه شـعبه من مـآسي ولكن شرعه مجلس نواب الفسـاد خدمـة للطائفـة دون النظـر إلى الكيـان المجتمعـي العراقـي الواحـد .

كما أن محاولة الالتفاف على ما يسـمى قانـون العفـو العام وإفراغه مـن محتواه لإخلاء سـبيل عـشرات الآلاف من الأبرياء الذين سـيقوا إلى حفلات التعذيب والتنكيل عـلى أسـس دينية ومناطقية وعلى الاسـم والهويـة بعـد أن تـم تصفيـة عـشرات بل مئـات الآلاف منهم لتشـفي إيـران غليلها مـن دمائهم ولكـي تحصل هـذه الأحزاب التافهة على الشكر من الولي الفقيه ودولة الظلام على ما تقترفه أيديهم بحق الأبرياء، أمـا مـا يسـمى المجرمـون والإرهابيـون فهـؤلاء لا نطالب لهم بعفـو وإنما نطالب بمـن ارتكب الجرائم والإرهاب من الطرف الآخر وهو يتمتـع بالامتيازات والحصانة في ظـل رعاية المليشـيات والحرس الثوري لكـي يرى النـاس حالة مـن العدالة يمكن الإشارة عليها .

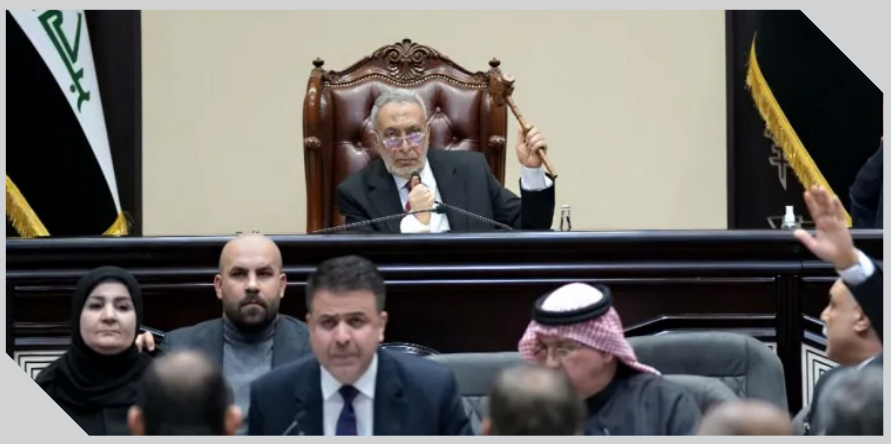

بـل هنـاك الآلاف مـن الذيـن قضـوا محكومياتهم منذ سـنوات وهم في قاعات الإفـراج ولم يطلـق سراحهم لأن متعهدي إطعـام السـجناء مـن قـادة الأحـزاب والمليشـيات يبنـون امبراطورياتهم المالية عـلى حسـاب هـؤلاء المسـاكين الذين كتب عليهم أن يعيشوا تحت وطأة هؤلاء الأنذال الذين لا يردعهم خلق أو إنسانية أما الدين فهو برقع يتبرقعون به لا قيمة له عندهم بقدر ما يتخذونه وسـيلة لخداع المجتمع .

إن إقـرار قوانـين وفـق رؤيـة طائفيـة يعطي الدليل على استحالة بناء نظام عادل أو إقامـة دولة وطنية في ظل هذه الطغمة السياسية الفاسدة وأن العراق على مفترق طـرق شـديدة الانحـدار نحـو المجهـول فالدعـوة المتجـددة من قبل أطـراف لقيام أقاليم لاسـتدرار عطف الناس الذين يأسوا مـن العيـش بأمـن وعدالة وقيـام أطراف أخرى بالدعوة للتقسـيم كل ذلك من جراء تسـلط هـؤلاء الخونـة العمـلاء الذيـن لا يربطهـم بالعـراق وشـعبه أي رابط حتى وان تسـموا بعشـائره أو مدنه، وأن العمل لإزاحـة هـؤلاء الفاسـدين ومحاكمتهـم على مـا ارتكبوه من جرائـم وإرهاب أمام الرأي العام الوطني والإقليمي والدولي هو الطريـق الصحيـح الـذي يجـب أن يناضل الجميـع مـن أجلـه ليعـود العراق لشـعبه عزيـزا ومنيعا ومنبعا للنور والسـلام.

دروس لا تنساها أميركا

إن المقاومين في العراق لم يحرروا بلدهم فقط من المحتلين الأميركيين، وإنما تجاوزوا ذلك إلى حماية أمم وشعوب من مشاريع أميركا الكونية في القرن الحادي والعشرين

بقلم : وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

في واحدة من أهم تصريحاته التي انتشرت على نطاق واسع، قال جي دي فانس نائب الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، الذي خدم في حرب العراق عام ٢٠٠٦، قال:

إن الحرب في العراق أكبر كارثة في تاريخ الولايات المتحدة على الإطلاق.

وفانس الشاب الطموح لم يعترف بما هو قاسي جدا على الأميركيين إلا لأنه يريد من جميع الأجيال التوقف عند هذه الحقيقة المرّة، حتى لا يرتكب صحاب القرار في بلاده مستقبلا حماقات غير محسوبة، وعلى الطرف الآخر يفترض بالرجال الذين قادوا الهجمات ضد الغزاة المحتلين منذ اليوم الأول للاحتلال في العاشر من نيسان ٢٠٠٣ أن يفخروا بما أنجزوه وما سطروا من ملاحم كبيرة، حيث اعترف الأميركيون في شهر تموز ٢٠٠٣ بأن عدد الهجمات وصل إلى ٢٥ هجوما في اليوم الواحد وفي ذلك الوقت بلغ عمر المقاومة ثلاثة أشهر فقط، وتصاعدت الهجمات حتى اعترفت لجنة بيكر هاملتون التي زارت العراق في تموز ٢٠٠٦، أن قواتهم (الأميركية) تتعرض إلى ١٢٠٠ هجوم في اليوم الواحد.

وبسبب هذا الجهد المقاوم في الميدان رفضت الإدارة الأميركية المشاركة مع قوات النيتو في العمليات العسكرية ضد ليبيا في العام ٢٠١١، وبرزت هزيمة أميركا وبريطانيا على أوسع نطاق في الدوائر السياسية والعسكرية والإعلامية عندما تم طرح توجيه ضربات إلى سوريا أواخر آب/اغسطس العام ٢٠١٣. وعبّر الأميركيون والبريطانيون عن مخاوفهم الهائلة من تجربة العراق.

لو كانت الصورة معكوسة تماما، وحققت أميركا كامل أهدافها في العراق، ولم تردعها المقاومة العراقية وتلحق بها هذه الهزيمة، لتمكنت الولايات المتحدة من احتلال دول وفرض الهيمنة على الشعوب لمجرد إعلان الحرب عليها في وسائل الإعلام، لكن درس العراق ودور المقاومة العراقية في هزيمة وإفشال المشروع الكوني الأميركي أنهى حرب (المكانة) كما يسميها العالم والباحث الأميركي ريتشارد نيد ليبو في كتابه «لماذا تتحارب الأمم» وهي حرب أميركا على العراق، ويرى أنها أول وآخر تجربة في هذا النوع من الحروب، بعد أن حشدت إليها الولايات المتحدة كل ما تملك من قوة، لكن المقاومة العراقية أفشلت هذه الحرب وقبرتها على أرض الرافدين، التي بدأت فيها الكتابة والتدوين والمعرفة قبل آلاف السنين.

في سنوات الاحتلال الأولى، تحدثت في العديد من الندوات في عواصم عربية، وقلت إن هدف المقاومة العراقية، لا يقتصر على إخراج القوات الأميركية من العراق، وإنما يتجاوز ذلك إلى تلقين العقول الأميركية الشريرة درسا بليغا، يمنعهم من التفكير ولو مرة واحدة بغزو أي دولة في العالم، لأن خسائر أميركا تتجاوز تصور الكثيرين، ولم يتصور أحد أن المقاومة في العراق تقاتل الأميركيين وتعطيهم دروسا قاسية في وقت واحد، وفي كل يوم، يتأكد نجاح الفلسفة، التي اعتمدتها المقاومة العراقية الرامية إلى تكبيد الولايات المتحدة أكبر الخسائر البشرية والاقتصادية ومنعها من ارتكاب جرائم بحق الأمم والشعوب.

لهذا نقول إن المقاومين في العراق لم يحرروا بلدهم فقط من المحتلين الأميركيين، وإنما تجاوزوا ذلك إلى حماية أمم وشعوب من مشاريع أميركا الكونية في القرن الحادي والعشرين

العراق أمس واليوم وغدا

بقلم| أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي
(أستاذ الدعاية الإعلامية)

العراق، البلد الغني تاريخيًا وثقافيًا، يعيش اليوم مرحلة حساسة ومصيرية ومنذ احتلاله في نيسان ٢٠٠٣ يعيش البلد في آتون الحروب والصراعات الداخلية والخارجية، كما يشهد تحديات كبيرة على كافة الأصعدة: السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية. وإحدى القضايا الأكثر إثارة للجدل هي الصراعات الطائفية التي شكلت محورًا رئيسيًا في الحياة السياسية والاجتماعية، ما جعل البلد أمام مفترق طرق يحدد مستقبله على المدى البعيد، وكيف أن الطائفية أصبحت تشكل عائقًا أمام استقراره، ولاسيما بعد إصدار سلسلة كبيرة من القوانين الطائفية التي أصبحت تأثيراتها السببية واضحة المعالم جعلت الشعب يعيش مرحلة حرجة وخطيرة ومعقدة للغاية، حيث يعاني من تحديات كبيرة تتعلق بالاستقرار السياسي والاجتماعي. بسبب التأثيرات الطائفية التي تغلغلت بشكل مخطط ومتعمد في أغلب المجالات، سواء في الحكومة أو في المجتمع، وهذا يعقد إمكانية تحقيق وحدة وطنية حقيقية التحولات في السياسة الداخلية والخارجية للعراق قد تقود إلى المزيد من الانقسامات إذا لم يتم إيجاد حلول شاملة تهدف إلى تعزيز العدالة والمساواة بين جميع فئات المجتمع العراقي، بعيداً عن الطائفية.

العراق في مفترق الطرق وانتظاره لقوانين طائفية

العراق يقف فعلاً على مفترق طرق، وقد تكون قراراته في الأيام المقبلة حاسمة في تحديد مستقبله. الطائفية تمثل عائقًا كبيرًا أمام التقدم، لكن إذا تم اتخاذ خطوات نحو الوحدة والمساواة، سيكون العراق قادرًا على بناء دولة أكثر استقرارًا وازدهارًا. إن تحقيق التعايش السلمي وإنهاء الانقسامات الطائفية يتطلب إرادة سياسية قوية، ولا سيما من القوى السياسية التي يجب أن تضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

ويمكن الإشارة إلى أبرز ملامح الوضع السلبي السيئ في العراق المحتل:

١. الوضع السياسي الحالي:

العراق اليوم يعاني من حالة من الفراغ السياسي وعدم الاستقرار الحكومي المستمر، حيث تتصارع الأحزاب السياسية التي تمثل الطوائف المختلفة على النفوذ والمقدرات. بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، ظهرت صورة جديدة من النظام السياسي الذي يعتمد بشكل أساسي على المحاصصة الطائفية. وهذا النظام، رغم كونه قد يحقق تمثيلاً لطوائف معينة، إلا أنه يعزز الانقسامات ويجعل من الصعوبة بمكان بناء دولة مؤسساتية قوية. كما أدى هذا النظام إلى أزمة مستمرة في تشكيل الحكومات، إذ تعتمد كل حكومة على توافقات بين الكتل الطائفية، مما يعوق إصدار قوانين أو مشاريع إصلاح حقيقية. وفي ظل هذه البيئة، يصعب إيجاد حلول فعّالة لمشاكل البلاد العميقة، من فساد وضعف في الخدمات إلى الفقر والنزاعات الأمنية.

٢. الطائفية وتأثيراتها على النظام القانوني:

الطائفية في العراق ليست مجرد عامل سياسي بل أصبحت جزءًا من الحياة اليومية، حيث ينعكس هذا الانقسام في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك القوانين.

منذ عام ٢٠٠٣، شهد العراق سلسلة من التشريعات التي تميز بين الطوائف والأديان، سواء في قانون الأحوال الشخصية أو قانون الانتخابات أو قوانين أخرى. كما أن إصدار قوانين طائفية هو أحد الاحتمالات التي قد تُطرح في المستقبل، نتيجة للضغط المستمر من قبل الأحزاب السياسية الطائفية التي تسعى لتأكيد نفوذها. هذه القوانين قد تشمل، على سبيل المثال، تقسيم الموارد بين الطوائف بشكل أكثر تحديدًا أو حتى تمييزًا في الحقوق الأساسية كالتوظيف أو التعليم. وهناك أيضًا مخاوف من محاولة فرض قوانين دينية بناءً على الانتماءات المذهبية، وهو ما قد يزيد من تعميق الانقسامات ويساهم في تراجع الحريات المدنية.

٣. الأمن والتحديات الاجتماعية:

الأمن في العراق لا يزال أحد أبرز التحديات. على الرغم من الانتصار على تنظيم "داعش" في ٢٠١٧، إلا أن البلاد لا تزال تعاني من انتشار الجماعات المسلحة المرتبطة بالطوائف، التي تؤثر في كل من الاستقرار الداخلي والعلاقات مع الدول المجاورة في ظل هذا الوضع، تكون المجتمعات المحلية مستعدة أكثر لتبني قوانين طائفية باعتبارها وسيلة لحماية أنفسهم من النفوذ الخارجي أو المجموعات التي تعتبرها تهديدًا.

٤. الأثر السلبي للطائفية على الاقتصاد:

الاقتصاد العراقي يعاني من فساد هائل وعدم كفاءة في إدارة الموارد الطبيعية، خصوصًا النفط. المحاصصة الطائفية تؤدي إلى توزيع غير عادل للثروات، مما يجعل بعض المناطق أكثر فقرًا وتهميشًا من غيرها. الطائفية السياسية تساهم في تقوية النفوذ المحلي للأحزاب، مما يعوق مساعي الإصلاح الاقتصادي الجاد، ويزيد من مستويات الفقر والبطالة.

٥. الآثار المستقبلية لإصدار قوانين طائفية :

في حال تم تبني قوانين طائفية بشكل أكثر رسمية، فإن العراق سيواجه العديد من المخاطر، أبرزها:

• زيادة الانقسامات المجتمعية: سيتعمق الشعور بالتمييز بين الطوائف، مما قد يؤدي إلى تفشي العنف الطائفي والتهجير القسري للمواطنين من مناطقهم.

• ضعف الدولة المركزية: ستضعف سلطة الحكومة المركزية في بغداد، حيث قد تُفقد السلطات المحلية قدرة الحكومة على التدخل في شؤون المدن والمناطق الطائفية.

• انعكاسات على الاستقرار الإقليمي: ستكون لهذه القوانين تأثيرات سلبية على العلاقات العراقية مع جيرانها، حيث قد تُستخدم الطائفية كأداة ضغط من القوى الإقليمية.

٦. التحديات المستقبلية والفرص:

رغم هذه المخاطر، لا يزال العراق أمام فرصة لإعادة بناء دولة أكثر شمولاً ووحدة. يمكن تحقيق ذلك عبر:

• إصلاح النظام السياسي: التخلي عن المحاصصة الطائفية وتطوير نظام يعتمد على الكفاءة والعدالة.

• تعزيز التعايش السلمي: تعزيز الحوار بين الطوائف المختلفة وتأسيس ثقافة من التفاهم المشترك.

• مكافحة الفساد: تقوية مؤسسات الدولة لمحاربة الفساد وضمان توزيع عادل للموارد.

آفاق المستقبل القريب

من الأمور المتفق عليها منطقيا أن استمرار الحكم الطائفي الفارسي في العراق ليس أمرًا حتميًا. فالعراق يمر الآن في مفترق طرق، والفرص متاحة لإعادة بناء نظام سياسي أكثر شمولاً واستقلالية. لكن التغيير يتطلب تضافر الجهود الداخلية، بما في ذلك التحولات في القوى السياسية، وضغط الشعب العراقي من أجل التغيير، بالإضافة إلى تفاعل القوى الإقليمية والدولية مع الوضع العراقي بطريقة تدعم الاستقرار والسيادة الوطنية.

الوضع الحالي خطير معقد في العراق. فالحكم الطائفي في العراق، يرتبط بشكل وثيق بالانقسامات الطائفية والسياسية في البلاد، يمثل إحدى أبرز التحديات التي تواجه العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣. كما أن تأثير القوى الإقليمية، وعلى رأسها نظام الملالي في إيران، له دور بارز في تحديد مسارات السياسة الداخلية العراقية، لكن ذلك لا يعني أن الحكم الطائفي الفارسي هو العامل الوحيد الذي يحكم العراق فهناك عوامل أخرى أبرزها:

١. التغلغل الإيراني في العراق:

إيران منذ العام ٢٠٠٣ أصبحت لاعبًا أساسيًا في السياسة العراقية. النفوذ الإيراني تمثل في دعم الأحزاب والميليشيات الشيعية، ما أدى إلى تعزيز الدور الطائفي داخل النظام العراقي. هذا النفوذ تعزز بعد انهيار الدولة المركزية في العراق، حيث أصبحت إيران تملك تأثيرًا كبيرًا في تشكيل الحكومة، وفي تحديد أولويات السياسة العراقية، سواء في مسائل الأمن أو الاقتصاد.

٢. المقاومة الداخلية:

لكن على الرغم من النفوذ الإيراني، هناك فئات كبيرة داخل العراق تعارض بشدة الطائفية والهيمنة الأجنبية. الاحتجاجات الشعبية التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة، مثل احتجاجات ٢٠١٩، كانت ضد الفساد والمحاصصة الطائفية، مطالبة بحكومة تكنوقراط وحكم أكثر عدالة. هذه الاحتجاجات تمثل صوتًا قويًا يرفض النظام القائم ويطالب بتغيير جذري.

٣. العوامل التي قد تؤدي إلى التغيير:

• الضغط الشعبي: هناك تزايد في الضغط الشعبي ضد المحاصصة الطائفية. هذه الاحتجاجات والمطالب الشعبية يمكن أن تدفع الأحزاب السياسية للبحث عن حلول سياسية جديدة.

• الضغوط الدولية: المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية، بدأ يعبر عن رغبة في تغيير طبيعة الحكومة العراقية، حيث يدعو إلى إصلاحات سياسية وتحقيق مزيد من الاستقلالية عن النفوذ الإقليمي.

• الأزمات الداخلية: العراق يعاني من أزمات اقتصادية وأمنية متزايدة، مما يجعل استمرار النظام الطائفي غير مستدام على المدى البعيد، قد تدفع هذه الأزمات إلى تغييرات سياسية كبيرة إذا لم يتم معالجة أسباب الفساد والفشل الإداري.

أخيرا لا بد من الإشارة إلى أن استمرار الحكم الطائفي الفارسي في العراق يعني استمرار الوضع كما هو عليه، والتحديات ستظل كما هي، بما في ذلك تزايد الفساد، وتفشي المحاصصة، وتعميق الانقسامات الطائفية. لكن إذا حدث تحول داخلي مدعوم بضغط شعبي قوي وحلول سياسية حقيقية، قد يكون هناك أفق لتغيير النظام القائم.

قانون العفو العام بين العدالة المفقودة وحماية الفاسدين

بقلم : ياسين التميمي
كاتب وإعلامي

في ظل أوضاع سياسية وقضائية غير طبيعية، أقر مجلس النواب العراقي قانون العفو العام، الذي كان من المفترض أن يكون خطوة نحو تحقيق العدالة وإنصاف المظلومين. لكن الواقع كشف أن هذا القانون تحول إلى أداة سياسية لتصفية الحسابات وحماية الفاسدين، بدلًا من أن يكون وسيلة لتحقيق العدالة. فبدلًا من أن يشمل الأبرياء الذين زُج بهم في السجون ظلمًا، أصبح القانون غطاءً قانونيًا لإفلات كبار المسؤولين والفاسدين من العقاب.

وكانت هيئة علماء المسلمين قد صرحت بأن: القانون مفرغ من محتواه، وأصدرت بيانًا شديد اللهجة، أكدت فيه أن قانون العفو العام جاء مفرغًا من محتواه الحقيقي، وخضع لصفقات سياسية بين الأحزاب المتنفذة. وأشار البيان إلى أن القانون استُخدم كأداة لتحقيق مكاسب انتخابية، بدلًا من أن يكون وسيلة لإنصاف المعتقلين الأبرياء. كما أشارت الهيئة إلى أن القانون صُمم بشكل يسمح بالإفراج عن الفاسدين ومجرمي الميليشيات، بينما تم تقييد مواده بحيث لا تشمل المعتقلين المظلومين الذين اعتُقلوا بناءً على تهم كيدية أو وشايات المخبر السري.

ولم يكن هذا أول قانون عفو عام يُقر في العراق. ففي عام ٢٠١٦، تم إقرار قانون مماثل كان من المفترض أن يُطلق سراح المعتقلين الأبرياء. لكن الواقع كان مخيبًا للآمال، حيث لم يتم تنفيذ القانون، بل تضاعف عدد المعتقلين، خاصة في المحافظات السنية. وأكدت التقارير الحقوقية أن الاعتقالات التعسفية استمرت، وأن السجون امتلأت بعشرات الآلاف من الأبرياء، ما كشف زيف الوعود الحكومية بإصلاح القضاء وإنهاء الظلم.

بل كان التمييز الطائفي فجا فيما يسمى قانون العفو العام

فقد أكد مراقبون أن القانون الجديد يحمل تمييزًا طائفيًا واضحًا في تطبيقه. فبحسب تصريحات نائب عن كتلة صادقون التابعة لميليشيا العصائب، فإن «الشيعي المتهم والمحكوم سيعود إلى بيته مباشرة، بينما السني لن يشمله العفو». هذا التصريح يكشف بوضوح أن القانون صُمم لخدمة فئات معينة، بينما يُحرم منه آخرون، مما يزيد من حدة الانقسام الطائفي في العراق.

وبدلًا من أن يكون قانون العفو العام وسيلة لإنصاف المظلومين، تحول إلى أداة لحماية الفاسدين. فقد شمل القانون قضايا الاختلاس وتزوير الشهادات وسرقة المال العام، مما أتاح للإدارات الفاسدة فرصة للتهرب من المساءلة. وأكد المحلل السياسي داوود سلمان أن القانون تم تمريره بضغوط سياسية لحماية مسؤولين متورطين في قضايا فساد ضخمة، بينما لم يُتخذ أي إجراء جاد لحماية المظلومين الذين ما زالوا يقبعون في السجون.

ردود فعل شعبية ودولية

وأثار تمرير القانون موجة غضب واسعة في الشارع العراقي، حيث اعتبره المواطنون خيانة لحقوقهم. كما أصدرت منظمات دولية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية تقارير تؤكد أن القضاء العراقي يفتقر إلى النزاهة، وأن الاعترافات لا تزال تُنتزع تحت التعذيب، مما يجعل أي حديث عن العفو العام مجرد دعاية سياسية.

العدالة المفقودة

قانون العفو العام في العراق، بصيغته الحالية، لم يكن سوى انعكاس لصراعات سياسية تخدم مصالح النخبة الحاكمة على حساب العدالة الحقيقية. فبدلًا من أن يكون وسيلة لإنصاف المعتقلين الأبرياء، أصبح غطاءً لحماية الفاسدين وضمان إفلاتهم من العقاب.

إذا لم يتم إصلاح النظام القضائي العراقي جذريًا، وضمان محاكمات عادلة، وإلغاء الاعتماد على المخبر السري والاعترافات المنتزعة تحت التعذيب، فإن أي قانون للعفو العام لن يكون سوى إجراء صوري يُستخدم لخداع الرأي العام وتصفية الحسابات السياسية، دون أن يغير شيئًا في الواقع المأساوي للمظلومين في السجون العراقية.

ترامب وأسعار النفط عالميا

بقلم : عمر الحلبوسي
(باحث اقتصادي)

من المعلوم أن عودة ترامب للرئاسة الأمريكية ولدت ضغوطا جديدة على أسعار النفط عالميا بسبب انتهاجه إستراتيجية عدوانية تتيح له أن يفرض سطوة على قطاع الطاقة الذي يتحكم باقتصاديات العالم, وقد أبدى ترامب ذلك جليا في خطاب النصر بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية عندما قال (إن أمريكا تمتلك نفطا وفيرا وهي ليس لها الحاجة بنفط أحد) وهذا التصريح الذي لم ينتبه له إلا القليل كان بمثابة التهديد الممهد لانطلاق عدوانية ترامب المبتزة للدول النفطية, ثم أعقب ترامب ذلك عندما قال سوف نعزز من استثماراتنا في مجال الطاقة في أمريكا بشكل واسع وهذا يعني أن أمريكا ستتخلى عن القرارات التي اتخذت سابقا في حكومة بايدن لحماية البيئة والمناخ, وأن عودة ترامب تفرض على أسعار النفط ضغطا هائلا من أربعة خطوط سوف تلقي بظلالها على أسعار النفط مما يؤدي الى تراجع أسعار النفط وهي كما يلي:

- إعلان ترامب حالة الطوارئ لدعم الطاقة

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في خطابه في دافوس عن رفع حالة الطوارئ بأعلى درجاتها في مجال الطاقة وزيادة عمليات الحفر واستخراج النفط في أمريكا مما سيقلل من طلب الولايات المتحدة على النفط, فضلا عن زيادة المعروض النفطي وبالتالي تراجع أسعار النفط بالوقت نفسه كسب ترامب تأييدا من دعاة حماة البيئة وهو ما يشكل اطلاق اليد الأمريكية بشكل مفرط والذي استعد له ترامب منذ بداية حملته الانتخابية والتي روج بأن عودته سوف تسهم بشكل فوري بتوسعة عمليات استخراج النفط الأمريكي وذلك للتخلص من السياسة السعرية التي كانت تفرضها الدول المنتجة للنفط, وأن المحاذير البيئة التي فرضت على بايدن تقليل من عمليات استخرج النفط سوف يتم انهائها واتخاذ استراتيجية هجومية في مجال الصناعة النفطية وكأنه يردد قولا (احفر يا ولدي احفر فكل بقعة نفط وغاز سنطولها) وهو بهذه الاستراتيجية الهجومية سوف يفرض ضغطا هائلا يؤدي الى تراجع أسعار النفط مما يعني الضرر الكبير للدول ذات الاقتصاد الريعي المعتمدة على النفط وعلى رأسها العراق الذي لا يملك الا الصناعة النفطية بوقت يشهد تراجع بالواردات النفطية واستمرار توقف تصدير نفط كردستان العراق, فضلا عن تعويض الشركات المستثمرة في نفط كردستان العراق والعجز في الموازنة وزيادة الدين الداخلي والتوسع في المالية العامة فضلا عن انتخابات برلمانية قادمة وخلو خزينة من المال وهو ما سيجعل العراق يدخل رسميا في دوامة الانهيار التي حذرنا منها منذ ٢٠٢٢ ولم يسمع كلامنا.

- فرض زيادة التعرفة الجمركية على المنتجات الصينية

أفصح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه لا يقبل باختلال الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين وأنه يجب أن تكون هناك عدالة في الميزان التجاري, ولتحقيق هذه العدالة فإنه سوف يقوم بفرض زيادة التعرفة الجمركية على المنتجات الصينية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات الصينية مما يدفع التجار والمستهلكين الى البحث عن البدائل التي تكون بأسعار أقل من هذا مما يؤدي إلى تقليل الطلب على المنتجات الصينية والذي بدوره سوف يقلل من استيراد الصين للنفط التي تعد أكبر مستهلك للنفط بالعالم, وأن أي تراجع في القطاع الصناعي للصين سيولد ضغطا هائلا على أسعار النفط عالميا دافعا لها نحو الانخفاض وسط سطوة رجل أعمال يرى بأن العالم قطعة نقود يجب أن يحيزها وحده.

- فرض زيادة الإنتاج على دول المنتجة للنفط

أفصح الرئيس الأمريكي عن طلبه من كبار منتجي النفط وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية طالبا منها زيادة انتاج النفط وعرضه بالسوق بغية تخفيض أسعار النفط, ويأتي هذا الطلب بالوقت الذي يرى فيه ترامب أن منتجي النفط يجب أن يكونوا تحت سطوته وأن عليهم النزول الى السعر النفطي الذي يرغب فيه وسط سيطرة ترامب وامتلاكه أكثر من ورقة يمكنه من خلالها تخفيض أسعار النفط وإخضاع منتجي النفط له, وسيكون اجتماع منظمة اوبك القادم سوف يمهد او يتخذ قرار بزيادة عرض النفط في الاسواق العالمية مما سوف يدفع لذلك بتراجع أسعار النفط تلبية لرغب ترامب.

- قانون نوبك

منذ ولاية ترامب السابقة لوح كثيرا بقانون نوبك الذي يسعى لسنه ومعاقبة منظمة أوبك بغية إخضاعها له وتخفيض أسعار النفط كونها أكبر كارتيل نفطي عالمي والنزول الى مستوى سعري الذي يراه ترامب مناسبا له, علما أن منظمة أوبك مرت بتحولات كثيرة من تأسيها في مجال السياسة السعرية, إذ كانت انطلاقتها تقوم على سياسة سعرية لصالح المنتج, ثم تنازلت للتبع سياسة سعرية لصالح المنتج والمستهلك, ثم تدنت لتصبح سياستها السعرية خاضعة للمستهلك وهو ما يتضح جليا بخطوات ترامب التي أدت فقط تصريحاته إلى تراجع أسعار النفط, يضاف لذلك الجدية بفرض سطوته السعرية والتلاعب بكافة الأوراق التي لديه منها قانون نوبك الذي سوف يرمي به أوبك في حال عدم انصياعها لرغباته بالتخفيض الطوعي لأسعار النفط عبر زيادة المعروض النفطي, وستنخفض أسعار النفط لتصل إلى مستوى ٥٥ دولار وفق للمعطيات الحالية مالم تحدث متغيرات أخرى, وهذا سيعني انهيار العراق ماليا في ظل تراجع وارداته النفطية والتوسع بالمالية العامة وتفاقم العجز والديون واستنزاف أموال النفط بمبيعات الدولار التي تتحايل بها المصارف على العقوبات الأمريكية وسط اقتراب العقوبات الأمريكية بشكل خطير من المصارف والنفط العراقي ومؤسسات حكومية أخرى وأشخاص وبالتالي سيكون انهيار العراق ماليا واقتصاديا بشكل يفوق انهيار لبنان.

تأرجح العملات بين مصاعب التعويم ومخاطر الثبات

بقلم : حوراء الياسري
باحثة اقتصادية

بداية يجب التعرف على أهم ميزات ومخاطر التعويم للعملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

يسمح التعويم بتعديلات طبيعية لسعر الصرف وفقا للعرض والطلب ومواجهة الصدمات الخارجية، أي ترك العملة تسعر نفسها بنفسها من خلال السوق الذي يوجب زيادة الإنتاج للسيطرة على الفجوة السعرية بين العملة المحلية والدولار، كما أن تخفيض العملة يساعد على تخفيض قيمة صادرات البلد؛ ومن ثم يشجع الدول على الإقبال عليها (الصين مثال جيد) ويحد من الاستيراد؛ لأن كلفة المستورد ستكون عالية قياسا بالمنتج المحلي المنخفض الكلفة مقارنة بالسلع المستوردة المسعرة بالدولار، يمكن للتعويم أن يجذب الاستثمارات الأجنبية للبلد؛ لأن العملة المحلية تكون مسعرة بقيمتها الحقيقية التي تعتمد على العرض والطلب، خصوصا إذا كان البلد بيئة جاذبة للاستثمار «أمنيا وسياسيا»

من جانب آخر، فإن للتعويم مخاطر عديدة منها إمكانية أن يؤدي تراجع قيمة العملة إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، مما يسهم في تفاقم ظاهرة التضخم، ولا سيما في حالة اعتماد الدولة بشكل كبير على الاستيراد، بالإضافة إلى أن تقلبات أسعار الصرف قد تزعزع الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيرها في نحو مباشر على التكلفة الفعلية للديون الخارجية وما يترتب عليها من فوائد. خاصة إذا كانت هذه الديون مقومة بعملات أجنبية، مما يرفع من قيمة الفوائد، ويزيد عبء الديون بالعملة المحلية.

تواجه بعض الدول النامية التي تعاني أزمات اقتصادية إمكانية استخدام سياسة التعويم كوسيلة لتعديل هيكلها الاقتصادي وتحقيق التوازن، خصوصاً بعد الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي الذي قد يدعم هذه السياسات في بعض الأحيان. والذي من أهم شروطه هو زيادة الإنتاج أكثر من الإسراف للسلع المستوردة من خلال تصدير المنتج لخارج البلد ودخول العملة الصعبة بالتالي تتوفر العملة في السوق، وهذا بدوره يعزز العملة المحلية ومع ذلك، تُعتبر هذه الخطوة جزءاً من حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تُنفذ في إطار اتفاقيات مع المؤسسات الدولية.

يمكن أن يُعتبر التعويم عملية مؤلمة على المدى القصير، حيث قد يترتب عليه انخفاض في مستوى المعيشة للمواطنين نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية. نظرًا للمخاطر والفوائد المرتبطة به، ويُعد حلاً ينبغي دراسته بعناية وتنفيذه كجزء من استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي، مع ضرورة توفير آليات للتخفيف من الآثار السلبية على الفئات الأكثر تضررًا في المجتمع.

وبالعودة إلى أضرار الثبات السعري في البلدان غير المصنعة ذات الاقتصاد الريعي (العراق مثالا). يُشير الثبات السعري للعملات إلى الإستراتيجية المعتمدة للحفاظ على سعر الصرف ثابتًا بالنسبة لعملة معينة أو مجموعة من العملات الأجنبية. ومن أضرار هذه الاستراتيجية.

قد تؤدي إلى جعل السلع المحلية في موقف غير تنافسي ضمن الأسواق العالمية، نتيجة لتصاعد سعر الصرف. وهذا الأمر يحد من القدرة على التصدير، ويعزز الاعتماد على الاستيراد بشكل متزايد، لأن الثبات السعري يوهم الدول بأن لديها فوائض في الإنتاج، كما أن تثبيت سعر الصرف يدعم المستورد على حساب المنتج المحلي؛ لأنه يحصل على العملة الأجنبية بسعر مخفض بالتالي، فإن التثبيت المشوه لسعر الصرف يدفع بالشهية نحو الاستيراد عوضا عن الإنتاج؛ وبهذا فإن البلد بحاجة إلى تقليل الفارق بين سعر صرف العملة والدولار، فيلجأ إلى الاقتراض عوضا عن تحقيق عوائد حقيقية من خلال الإنتاج، وتبقى الدول رهينة الاقتراض، إلى أن تصل إلى مرحلة استحالة الاقتراض؛ بسبب زيادة كلفة القروض.

وللحفاظ على استقرار الأسعار، قد تضطر المصارف المركزية إلى التعامل مع الضغوط على العملة عن طريق بيع الاحتياطيات النقدية، وهذا قد يؤدي إلى تقليل الاحتياطيات وزيادة خطر حدوث أزمة نقدية في وقت الأزمات.

كما أن التضخم المستورد من أهم أضرار الثبات السعري، فيما لو شهدت أسعار السلع الأساسية في الدولة المرتبطة بها العملة ارتفاعاً، فإن هذا الارتفاع سيجعل نفسه حاضراً في البلد النامي، مما يؤدي إلى تفشي التضخم دون إمكانية التعديل عبر تعديل سعر الصرف. ومثال على ذلك ارتفاع اسعار النفط الذي يسحب لأغلب الصناعات مسببا ارتفاعا ملحوظا في أسعارها كذلك ارتفاع أسعار الشحن بسبب التوترات الجيوسياسية الناجمة عن الأزمات والحروب، كما يؤثر في كلفة الديون الخارجية المسعرة بعملة البلد الأساس «الدولار» وخير مثال على ذلك عندما رفع الفدرالي الأمريكي الفائدة على الدولار، وتسبب برفع كلفة الديون الخارجية للبلدان النامية والمقترضة بالدولار. وقد تفقد الدول غير الصناعية فرصة الاستفادة من تقلبات الأسعار العالمية، التي قد تكون لها فوائد كبيرة، مثل استغلال انخفاض أسعار السلع الأساسية لتعزيز صادراتها.

ويسحب الثبات السعري للاستثمارات الأجنبية التي ستكون أقل جاذبية في حال كانت العملة مرتبطة بشكل غير ملائم، إذ يمكن أن يُعتبر ذلك مؤشراً لعدم القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، خصوصا إذا كانت الدولة المثبتة لعملتها ذات سياسة غير متسقة مع سياسة عمله الأساس مما قد يعرضها لعقوبات اقتصادية قاسية من قبل دولة عملة الأساس المتمثلة «بأمريكا ودولارها»، وبهذا تفقد إمكانية استمرار الثبات السعري لعملتها، وعليه لن يرغب المستثمر بتوظف أمواله في بيئة غير مستقرة ماليا على المدى البعيد.

الجدير بالإشارة إلى أن غالبية دول الخليج تثبت أسعار عملاتها مع الدولار وتعمد حكوماتها على تقنين سياساتها بالاتساق التام مع السياسات الأمريكية منعا من التعرض لضربات اقتصادية خارجية وكذلك عندما يقوم الفدرالي الأمريكي بحركة الفائدة صعودا ونزولا تقوم تلك الدول باتباع ذات الخطوات لتكون عملتها في تواز مستمر مع الدولار وذي قيمة ثابتة على المدى البعيد، وهذا ما يشجع الاستثمار الأجنبي للدخول لهذه البيئة وضخ أمواله من دون خوف من إمكانية فقدان قيمة العملة المحلية لتلك البلدان مقابل الدولار، من خلال ذلك يتضح لنا أن مخاطر التثبيت تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والمحلية والسياسات المتبعة

وبسبب ذلك، قد تبرز موازين معينة تستدعي اعتماد الثبات السعري كجزء من استراتيجية اقتصادية شاملة، مع ضرورة إدراك التكاليف المحتملة المرتبطة بذلك.

السوداني يواصل تمويل الميليشيات العميلة لإيران

قال النائب الجمهوري جو ويلسون إن حكومة السوداني في العراق تواصل تمويل الميليشيات العميلة للنظام الإيراني بما في ذلك ميليشيا بدر.

وأضاف النائب ولسون أن أموال دافعي الضرائب الأمريكيين تستمر في التدفق إلى العراق , داعيا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إصلاح الأمر ووضع مصالح أمريكا أولاً.

وتساءل النائب الجمهوري «جو ويلسون» قائلا : لماذا سمحت وزارة الخزانة الأمريكية بتمويل النظام الإيراني ومنظمة بدر؟ مؤكدا أن النظام الإيراني يسرق علنا ٢,٥ مليار دولار من مصرف الرافدين العراقي.

الميثاق الوطني العراقي ينعى الدكتور عصام الجلبي الشخصية السياسية والعلمية الأكاديمية المناهضة للاحتلال والعملية السياسية، وفيما يأتي نص النعي:

نعي

بوفاة الدكتور عصام الجلبي

ينعى الميثاق الوطني العراقي العالم والسياسي العراقي والكفاءة الوطنية ابن نينوى الحدباء -رحمه الله- الذي وافاه الأجل في العاصمة الأردنية عمان يوم السبت الموافق ٨ - ٢ - ٢٠٢٥ إثر مرض طارئ.

إن الدكتور (عصام عبد الرحيم الجلبي) من علماء الطاقة الكبار، وله جهد كبير في تطوير الحقول النفطية العراقية وزيادة إنتاجها، وطالما قدم النصائح عبر وسائل الإعلام العربية والأجنبية والعراقية وحذر من تهريب النفط واستيلاء بعض الدول على الآبار النفطية العراقية، وفي مقدمتها إيران، وله مساهمات في التحذير من الانهيار الاقتصادي المستمر الذي تنتهجه السلطات الحكومية في العراق.

إن الميثاق الوطني العراقي إذ يعزي أبناء الشعب العراقي وعائلة الفقيد -رحمه الله- بهذا المصاب الجلل؛ فإنه يؤكد: أن الدكتور عصام الجلبي شخصية وطنية عراقية رفضت الاحتلال الأمريكي والإيراني، ولم توافق على قبول المناصب تحت سطوة الأحزاب الطائفية وقرارات الحرس الثوري الإيراني ووقف شامخاً عزيزاً إلى أن مات، وهو من المساهمين في انبثاق الميثاق الوطني العراقي.

رحم الله الدكتور عصام الجلبي وأسكنه فسيح جناته، وألهم أهله وذويه الصبر والاحتساب وعوض الله العراق أمثاله من المخلصين الأوفياء.

الجنة العليا للميثاق الوطني العراق

٢٠٢٥/٢/٩م

الميثاق تحاور

الدكتور عامر الدليمي أستاذ القانون الدولي

الميثاق/ كيف تقرأ أداء الطبقة السياسية في تعاطيها مع أزمات العراق الداخلية وأيضا الخارجية؟

عامر/ من مسلمات الأمور أن الطبقة السياسية في العراق التي تمسك بزمام الأمور لم يكن لها رؤية سياسية ذات مغزى هادف أو تطلعات كأحد التعبيرات المرتبطة بحياة الشعب ومصالحه ، أو تعمل وفق برامج محددة تدلل على هوية الفكر السياسي والاجتماعي الفعال على المستوى الداخلي أو الخارجي ، لأن التواصل معهما عاملا أساسيا وحيويا كمظهر لتعزيز التوافق واستمرار الحياة وهذه العوامل تفتقدها السلطة الحاكمة في العراق حاليا .

الميثاق/ وأين يكمن فشلها في الحفاظ على السلم الأهلي؟

عامر/ إن استقرار الأمن حالة مرتبطة بالاستقرار السياسي للسلطة، وعند فقدان الأمن وعدم إشاعة الطمأنينة مؤشر إلى أن النظام وسياسة السلطة في البلد سياسة متهالكة ، ودليل على ضعفها ، كونها سلطة فاشلة حتى وإن أجرت عمليات ترقيعية مؤقتة في الجانب الأمني ، إذ تضع نفسها في خانة السلطة الفاشلة لعدم قدرتها على حماية حياة ومصالح الشعب ومستقبله .

الميثاق/ سلاح الميليشيات يتغول في المجتمع اين تكمن خطورته؟

عامر/ إن من أهم واجبات الدولة ومسؤوليتها العمل بكل الوسائل والإجراءات الأمنية في تفعل دورها لمنع انفلات المليشيات الطائفية المسلحة ، وممارساتها التي توصف بالأعمال الإرهابية العدوانية ضد الشعب العراقي ، من حالات خطف وتهديد وابتزاز واعتقال ،وارتكاب جرائم أكبر لا يقرها قانون أو عرف أو إنسانية ، كدليل على فشل السلطة في بغداد وعدم تطبيق الإجراءات القانونية، التي ستنعكس سلبا على حياة وأمن المجتمع العراقي ، والتي يرقى عمل المليشيات بوصفها جرائم إرهابية تشكل خطورة مباشرة على عموم الشعب واستقراره وعلاقاته الاجتماعية .

الميثاق/ قيل الكثير عن سلة القوانين التي أصدرها البرلمان/ ما هو انعكاسها على الأوضاع في العراق؟

عامر/ لا بد أن نعترف أن القوانين التي تسن في كل دول العالم هدفها خدمة الشعب ، إذ لا يمكن أن نتصور وجود شعب بدون قانون أو قانون بدون شعب والحالة تعبير حي لتحقيق العدالة والمساوات لتمكين الشعب أن يعيش بكرامة وتحريره من الخوف ، لأن القانون هو أحد المعايير وكمؤشر لتأمين فكرة الصالح العام التي ترتبط بالحالة الإنسانية ، كالتزام أخلاقي وقيم لضمان حرية المجتمع ضد التعسف السلطوي الذي يوحي بأن سلة القوانين التي أصدرها البرلمان في العراق سياسة قانونية مضطربة متشاكسة متعارضة غير منسجمة مع بعضها، ولم تؤدي دورا إنسانيا تحترم حقوق الفرد والمجتمع العراقي ، وتساعد على الاستقرار وتأكيد الحقوق التي نصت عليها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٦م .

الميثاق/ هل تعتقد أن القضاء وقوى أخرى أفرغت محتوى العفو العام لماذا؟

عامر/ في واقع الأمر لا بد من الإشارة أن هناك فصائل وقوى مسلحة وأحزاب سياسية (ولائية) ترتبط مباشرة بنظام خارج العراق معروف للقاصي والداني داخل العراق وخارجه وهذه القوى هي من تتحكم بالقرار العراقي في كل مفاصله وحالاته ، وتنفيذ ما يطلب منها من مرجعها ، ضد الأبرياء والمظلومين الذين ما زالوا في السجون ظلما وعدوانا ،من العراقيين المخلصين المنتمين للعراق هوية وثقافة وتاريخ ، لأجل التخلص منهم لأهداف عدوانية، أما قانون العفو العام الذي طالب بعض الناس بتطبيقه لم يشمل هؤلاء المظلومين الأبرياء لأجل إنصافهم وإطلاق سراحهم مع بقائهم سنوات طويلة ، وإنما شمل السراق ومهربي المخدرات والمجرمين ، ولذلك لم يكن قانون العفو قانون تتمثل به العدالة والروح الإنسانية.